الرواة الذين حكم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع أو شَكَّ أو تَوقفَّ فيهم، في كتبه المطبوعة، جمعاً ودراسة

د. منصور بن عبد الرحمن عقيل العقيل

قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب

جامعة شقراء

الرواة الذين حكم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع أو شَكَّ أو تَوقفَّ فيهم، في كتبه المطبوعة، جمعاً ودراسة

د. منصور بن عبد الرحمن عقيل العقيل

قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب
جامعة شقراء

تاريخ تقديم البحث: ١٧/ ٧/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١٣/ ٧/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

تناول البحث جَمْع الرُّواة الذين حكم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع، أو شكَّ أو توقَّف في سماعهم ممن رووا عنهم، من خلال كتبه المطبوعة، وهما الصحيح، وكتاب التوحيد، فبلغ عددهم ثمانية عشر راويًا.

ثم عرض تعريفًا مختصرًا بالحافظ ابن خزيمة، وأورد ستة قواعد يتم النظر فيها للحكم بإمكانية السماع أو عدمه.

تمت دراسة ثمانية عشر راويًا، حَكَم عليهم بعدم السماع أو شكَّ أو توقَّف، وكان قوله متوافقًا مع أقوال النقاد الذين من قبله أو في زمنه، فلم يخرج عن طريقة أهل هذا العلم.

أحكام ابن خزيمة الواردة في هذا البحث لم ترد في كتب المراسيل، وهي التي تهتم بسماع الرُّواة من بعضهم، وفي هذا إضافة مهمة.

استقل ابن خزيمة بسبعة رواة لم أقف على من حَكَم عليهم بعدم السماع قبله

الكلمات المفتاحية: ابن خزيمة، لم يسمع، لا أقف، أشك في سماع، مدلس

The Rulings of Ibn Khuzayma on the Validity of Hearing between Narrators, as Indicated in his Two Books: A Compilation and Study

Dr. Mansour Abdulrahman alakeel
Department of Islamic Studies - Faculty Science and Humanities in Dawadm
Shraga University

Abstract:

This research examines the rulings of Ibn Khuzayma on the validity of hearing between narrators, as indicated in his two books, Al-Sahih and Kitab Al-Tawheed. A number of 18 narrators fall into these categories. A brief introduction to the life and works of al-Hafiz Ibn Khuzayma was presented, followed by six criteria that are considered to judge the (in)validity of hearing. The eighteen narrators – regarded by Ibn Khuzayma as invalid – were studied. It was concluded that his opinion was consistent with the opinions of earlier and contemporary critics, and that he did not deviate from the methods normally applied by scholars. The rulings of Ibn Khuzayma mentioned in this research do not appear in the books of Al-Maraseel, which deal with the hearing of narrators from each other. Therefore, this research is an important contribution. Ibn Khuzayma independently judged seven invalid narrators whom this research did not evaluate in other previous judges.

key words: Ibn Khuzayma, unheard-of, narrated from, doubted hearing, mudalis

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

محمد بن إسحاق بن خزيمة، النيسابوري، من أعيان أهل الحديث وأعلامهم، وُصِف بإمام الأئمة، وشهد له أهلُ عصره، ومؤلفاتُه: بنبوغه، وعلو كعبه، وسعة علمه، وكَثرة فنونه، فهو المحدث والفقيه والعقدي، وأكثر ما اشتهر به علم الحديث، فقد أخذ عن جهابذة وقته، وأشهر من أخذ عنه الإمام الكبير: إسحاق بن راهوية، وسمع من البخاري ومسلم، وسمعا منه خارج الصحيحين، مما يبين لنا منزلته العالية في علم الحديث.

كَتَبَ وأَلَّف في شتى الفنون، إلا أن قدر الله سابق، وحكمته بالغة، فلم يصل إلينا منها إلا اليسير، وهما: كتاب التوحيد، كاملًا، والصحيح، ولم يصلنا منه إلا الربع، ومع هذا فقد انتفعت الأمة منهما أيُّما نفعٍ، لا سيما الصحيح، ولعل هذا البحث يُبْرِز مكانة هذا الإمام، ويشير لدقائق علمه، ويُقَرِّب فرائد فوائده، ويجمع متفرقها.

كتابه الصحيح تَنَاولَتْه دراسات حديثية وفقهية متعددة، وبالنظر لمنهجه وطريقة تصنيفه وتبويبه، فقد كانت أبواب الكتاب وتعليقاته عليه مشتملة على فقه وحديث، ومما أولاه اهتمامه: النظر في اتصال الأسانيد، فقد كان شرطه الصحة فيما يخرجه، ولشدة تحريه وحرصه كان يتعقَّب الأحاديث التي يشكُّ في صحتها، أو يتبيَّن له عدم مناسبتها للكتاب، وحتى لا يغتر الناظر فيه: احتاج للتنبيه والاستدراك، إمَّا في التبويب، أو بعد إيراد

الحديث.

ومن هذه التنبيهات المهمة، تبيِّن حالة السماع بين الرواة، فيذكر ذلك جزمًا بعدم السماع، أو بعبارة فيها الشكّ، وعدم القطع.

وقد أشار إلى اهتمامه بهذا الجانب في كتابه، فقال بعد أن ذكر شرطه: "إلا ما نذكر أنَّ في القلب من بعض الأخبار شيء، **إما لشكٍّ في سماع راوٍ مَن فوقه خبرًا**".

وهذا باب مهم في أبواب علم الحديث، وينبني عليه اتصال السند وانقطاعه، وأهميته لا تَخْفَى، فإذا وُجِدَ كلامٌ لإمام من أئمة هذا الشأن سيكون له أثر في الحكم على الصحة والضعف.

وهذا البحث فيه استيعاب الرُّواة الذين حَكَم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع ممن رووا عنهم، بعد تتبعهم في كتابيه الصحيح والتوحيد، والمراد به عدم السماع مطلقًا، وليس لبعض الأحاديث مع وجود أصل السماع، فإن هذا له بحث آخر. ولو أردت إدخاله في هذا البحث لأصبح مقدار البحث مضاعفًا، وهذا لا يتوافق مع قواعد النشر في المجلة، ولأن هذا النهج هو نهج من كتب في المراسيل، التي هي نفي السماع والرواية مطلقًا، فيعطي رأيًا عامًا بعدم السماع أو عدم اللُّقِيّ، ولا تجده يُفَصِّل في السماع في أحاديثه عمن روى عنهم، ويُنظر في هذا كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل، وتحفة التحصيل، ولذا تكررت عبارات عامة، كقولهم: لم يسمع شيئًا، أو لم يُدرك فلانًا، ونحوها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في عدد من النقاط، وأبرزها:

١. أنه يتناول عِلْمَ أحد أعلام الأمة الأوائل، وفي عَصْرٍ هو من أزهى عصور علم الحديث النبوي، ويُظهر إمامته في هذا الباب.

٢. نوع العلم الذي يتناوله علمٌ دقيقٌ، لا يُحْسِنُه إلا من اتسع حفظه وعلمه، وكثر وقوي اطلاعه، ولم يتكلم به إلا نفر قليل من أهل العلم.

٣. الحكم بعدم السماع والجزم به، ربما دخل في علم العلل، وهو علم دقيق جدًا، يترتب عليه رد أحاديث يُتَوَهم صحتها، وهي بخلاف ذلك.

٤. أحكام ابن خزيمة -رحمه الله- لم يتطرق لها أصحاب كتب المراسيل، كابن أبي حاتم في المراسيل، والعلائي في جامع التحصيل، والعراقي في تحفة التحصيل، مع أن كلامه ينبغي أن يُضَمَن فيها.

٥. استقلال ابن خزيمة بالحكم على بعض الرُّواة بعدم السماع والإرسال، وعدم وجود مشارك له بهذا الرأي.

٦. أن في الدراسة تطبيقًا عمليًّا للقواعد التي يمكن بها إدراك القول الصحيح في سماع الرُّواة أو عدمه.

حدوده:

يقتصر هذا البحث على النظر في أقوال الإمام ابن خزيمة، في كتبه المطبوعة، وهما: كتاب التوحيد، وكتاب الصحيح، للنظر في أقواله في مسألة سماع الراوي ممن رَوَى عنه، ونفيه للسماع، أو شكَّ أو توقَّف فيه، والنظر في قواعد أهل العلم في تحقيق هذا الحكم، ومقارنة قوله بأقوال أهل العلم ممن هو

قبله أو بعده.

الدارسات السابقة:

كتب ابن أبي حاتم كتابه المراسيل، ثم أكمل عليه العلائي كتابه جامع التحصيل، ثم زاد عليهما العراقي في كتابه تحفة التحصيل.

هذه الكتب الثلاثة هي في الرُّواة الذين رووا ولم يسمعوا ممن فوقهم، ورَتَبَتْ الرُّواة على حروف المعجم، وذَكَرَتْ أقوال أهل العلم في الراوي، فتعتبر من الكتب التي تناولت نفس دراسة هذا البحث، لكن على سبيل العموم.

ووقفتُ على بحث باسم: "الرُّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم من خلال صحيحه"، للباحثة فاطمة الزهراء سواق، من جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، منشور في مجلة الصراط من الجامعة ذاتها، المجلد ٢٤، العدد: ١، بتاريخ: ذي القعدة ١٤٤٣هـ، جوان ٢٠٢٢م.

تناولتْ الباحثة فيه الرُّواة الذين شكَّ ابن خزيمة في سماعهم، ولم يجزم بذلك.

وقسمتهم إلى قسمين، الأول: عدم سماعهم مطلقًا، فذكرت تسعة من الرواة، والثاني عدم سماعهم لبعض الأحاديث مع وجود أصل السماع، وعددهم اثني عشر راويًا. والثاني ليس مرادًا فيما قمت به من عمل، فلم أتطرق لهذا الجانب.

قدمتْ الباحثة قبل ذلك بمنهج ابن خزيمة في التخريج للرواة الذين توقَّف في سماعهم، وبيان مصطلحاته في التَّوَقُّف.

والاختلاف بين ما قمت به وبين ما قامت به الباحثة من وجوه:

أولًا: اقتصرتْ الباحثة على صحيح ابن خزيمة، وما قمت به شمل كتاب التوحيد، ولعل الباحثة لم تُدخل كتاب التوحيد في الدراسة؛ لأنه لم يوجد ما يتوافق مع عنوان البحث، ففي كتاب التوحيد يوجد راوٍ واحد فقط حكم عليه بعدم السماع، وجزم بذلك بدون شكٍّ أو توقُّف.

ثانيًا: دراسة الباحثة اقتصرت على: (الرُّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم)، ولم تدرس الرُّواة الذين جزم ابن خزيمة بعدم سماعهم عمن فوقهم، ولذلك كان عدد الرُّواة الذين قمت بدراستهم ثمانية عشر راويًا، بزيادة تسعة رواة، وهو ضعف العدد الذي تناولته الباحثة.

وهم:

١. الحجاج بن أرطاة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.
٢. الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن شهاب الزهري.
٣. الحسن بن أبي الحسن البصري، عن الصحابي ثوبان رضي الله عنه، مولى النبي صلى الله عليه وسلم.
٤. عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الصحابي عبد الله بن زيد رضي الله عنه.
٥. عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الصحابي معاذ بن جبل رضي الله عنه.
٦. علي بن الصلت، عن الصحابي أبي أيوب الأنصاري خالد بن زيد بن كليب رضي الله عنه.
٧. قتادة بن دعامة السدوسي، عن عوف بن مالك بن نضلة أبو الأحوص.
٨. محمد بن مسلم أبو الزبير، عن الصحابي أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٩. موسى بن أبي عثمان، التبان، عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه.

ثالثًا: لم تقم الباحثة بإعمال القواعد التي تتثبت السماع من عدمه، ومن أبرزها سنة الوفاة والولادة، ومكان الإقامة، ونحوها.

رابعًا: لم تستوعبْ الباحثة أقوال الأئمة بنفي السماع أو إثباته، ومثاله في سماع عبد الله بن زيد عن النعمان بن بشير، ومسلم بن جندب عن الزبير بن العوام، وموسى بن الحارث عن جابر بن عبد الله، وغيرهم.

خامسًا: لم تتَّبّع الباحثة رواية الراوي عمن فوقه، في غالب دراستها، واكتفت بتتبُّع رواية الحديث الذي أورده ابن خزيمة دون غيره، وهل أخرجه أحد غيره، وقد قمت بتتبُّع رواية الراوي، وهل له رواية أخرى أو لا، وفي حال وجدت رواية أخرى فإني أنظر: هل صرَّح بالسماع أو لم يصرّح، وهذا كله لم تستوعبه الباحثة.

سادسًا: تضمَّن هذا البحث مبحثًا خاصًا في ذكر قواعد للحكم بالسماع أو عدمه، مأخوذة من عمل النقاد في أحكامهم بالاتصال والانقطاع، وتم تطبيق القواعد على دراسة كل راو بالبحث. وهذا لم يوجد في بحث الأستاذة.

وبهذا يتضح أن ما قمتُ به من جهة إثبات السماع من عدمه ضِعف ما ذكرته الباحثة، وبزيادة ذكر القواعد وتنزيلها على الدراسة، وزيادة الدراسة بذكر أقوال أهل العلم، واستيعابها، والنظر في روايات الرواة، حتى في الرُّواة الذين توقَّف ابن خزيمة بسماعهم من فوقهم.

منهج البحث:

انتهجتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، فقمتُ باستقراء وتتبُّع كلام ابن خزيمة في كتبه حول نفيه لسماع الرُّواة عمن رووا عنهم، أو شكِّه أو توقُّفِه، وحرصت على استيعاب كلامه من كتابيه، الصحيح والتوحيد.

ثم عملتُ على تحليل أقواله، بتنزيلها على قواعد أهل العلم، بالسماع أو عدمه، وأقوالهم في نفس الراوي، ثم الخروج برأي يؤيد قوله أو يعارضه.

ورتبتهم على حروف المعجم، عملًا بمنهج المتقدمين ممن أَلَّف في المراسيل، ولم أُمَيِّز بين من جزم بعدم السماع أو شكَّ فيه وتوقَّف؛ لأن الباب واحد، وهو ما مشى عليه أصحاب الكتب المذكورة، فأوردوا في الراوي ما قيل فيه بالجزم أو الشكّ، ولم يفرقوا بينها[1].

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة وفيها:

أهمية البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

---

(١) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي رحمه الله يقول: لا أعلم روى الحكم عن عاصم بن ضمرة شيئًا. وقال: سمعت أبي يقول: حصين بن جندب أبو ظبيان قد أدرك ابن مسعود، ولا أظنه سمع منه، ولا أظنه سمع من سلمان حديث العرب. وقال أحمد بن حنبل ما أحسب زرارة لقي تميمًا. ومثل هذا كثير، يُنظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ١٢، ٢٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٩٣، ١٨٧)، وتحفة التحصيل: (ص: ١١٠، ١٥٢).

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن خزيمة.

المبحث الثاني: طرق تحقق السماع من عدمه.

المبحث الثالث: الرُّواة الذين حَكَم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع، أو شَكَّ، أو توقَّف فيه، ممن رووا عنهم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

قائمة المراجع.

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن خزيمة[1]

اسمه ونسبه:

هو أبو بكر: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، النيسابوري، الحافظ، إمام الأئمة.

مولده:

ولد عام ٢٢٣ للهجرة، بنيسابور، ونشأ، وبدأ طلب العلم فيها.

شيوخه:

أخذ العلم عن أئمة كبار، ورواة كثر؛ لكثرة رحلاته، وتنوع وجهاته، كان منهم البصري، والكوفي، والشامي، وغيرهم، ومن أبرزهم:

١. إسحاق بن راهوية.
٢. محمد بن حميد الرازي.
٣. محمد بن يحيى الذهلي.
٤. يونس بن عبد الأعلى.
٥. محمد بن بشار، بندار.
٦. الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل.
٧. الإمام مسلم بن الحجاج.

---

(١) يُنظر في ترجمة ابن خزيمة: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٩٦/٧، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ٨٣١/٣، تاريخ نيسابور: ص:٥١، تذكرة الحفاظ: ٢٠٧/٢، أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، البداية والنهاية: ٩/١٥.

تلاميذه:

رَوى عنه خلق كثير، ومنهم البخاري ومسلم، ولكن خارج الصحيح، وابن حبان، صاحب الصحيح.

مؤلفاته:

وصل إلينا من مؤلفاته اثنان فقط، هما: كتاب التوحيد، وكتاب الصحيح، الذي هو باسم (مختصر المختصر من المسند الصحيح)، ولم يوجد منه إلا الربع، فحسب.

ويحيل ابن خزيمة كثيرًا على كتبه، ولكن لم يقف عليها أحد من المتأخرين، وهي كثيرة، تزيد على مائة وأربعين، بحسب ما ذكره الحاكم.

مكانته العلمية:

لمعرفة مكانة شخص في العلم فإنه يمكن الحكم عليه من طريقين، الأول: النظر في كتبه ومؤلفاته، والثاني: شهادة أهل العلم له.

وكلاهما بَيَّنا مكانه ومنزلته، فكتابه الصحيح يُعَدُّ من الكتب التي التزمت إخراج الصحيح، ويأتي على نمط البخاري ومسلم، وإذا ما ذُكِرَت الكتب التي اشترطت الصحة بعد الصحيحين فإنه يأتي بعدهما عند كثير من أهل العلم.

وأما ثناء أهل العلم عليه فكثير، ومنه:

سُئِل عنه ابن أبي حاتم، فقال: "ويحكم، هو يُسأل عنا، ولا نُسأل عنه، هو إمام يُقْتَدى به".

وقال ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن،

ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط".

وقال الدارقطني: "كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا، معدوم النظير".

وقال محمد بن سهل الطوسي: "سمعت الربيع بن سليمان، وقال لنا: هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا: نعم، قال: استفدنا منه أكثر ما استفاد منا".

قال ابن كثير: "كان من أوعية العلم وبحوره، وممن طاف البلدان، ورحل إلى الآفاق في طلب العلم وسماع الحديث، وكتب الكثير وصنف وجمع، وله كتاب "الصحيح"، من أنفع الكتب وأجَلِّها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام".

والمراجع التي ترجمت له فيها الكثير من الثناء على علمه، وخلقه، وكرمه، وقوته في الحق.

وفاته:

توفي في ذي القعدة من عام ٣١١ للهجرة، عن ٨٨ سنة، رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: طرق تحقيق السماع من عدمه.

تعدَّدت طُرق تحقُّق السماع من عدمه بين الرواة، وربما تكفي واحدة منها أحيانًا، وربما نحتاج لأكثر من طريقة للتحقُّق، واستعمال هذه الطرق في حال اختلف النقاد في الحكم على السماع، أو لم نجد حكمًا لإمام فيها، فنعمل عليها أو بعضها، أما إذا اتفق النقاد على حكم فالنظر فيها من باب التأكيد، وليس التعقيب.

وأشير إلى أبرزها وأهمها، مع وجود غيرها بالجملة، أو حالات خاصة لبعض الرواة.

١/ النظر في الولادة والوفاة.

أحد أهم طرق الكشف عن سماع الرُّواة بعضهم من بعض، معرفة سنة الولادة والوفاة، فبهما يظهر إمكانية أخذ أحدهما من الآخر، وربما تعذَّر معرفة سنة الولادة للراوي، فيمكن النظر في سنة وفاة المروي عنه، ومعرفة عمره حين وفاته، وبمعرفة سنة وفاة الراوي يَتَبَيَّن إمكانية اللقاء من عدمها.

وربما لم تُسعف كتب الرجال بمعلومة دقيقة في هذا الجانب، فيُنظر لكتب الطبقات، كطبقات ابن سعد، والتاريخ الكبير للبخاري، وغيرهما، فقد تُقَّرِب للواقع، وربما نُظر لمن أخذ عنهم الراوي، ومقارنة أعمارهم بالمروي عنه، فيكون فيه إشارة لإمكانية اللقاء من عدمه.

ولأهمية النظر بالعمر، ربما أدى بالنقاد أن ردوا التصريح بالسماع أحيانًا، قال ابن رجب: "وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع. قال في رواية هدبة، عن حماد، عن قتادة،

(ثنا) خلاد الجهني: هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادًا"[١].

وقال أبو حاتم الرازي في رواية أبي نضرة عن ابن مسعود: "أبا نضرة قد أدرك جابرًا، ولم يدرك ابن مسعود، وابن مسعود قديم الموت"[٢].

وقال ابن خزيمة: "عبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من معاذ بن جبل، مات معاذ في أول خلافة عمر بن الخطاب بالشام"[٣].

قال ابن حبان: "ماتت عائشة سنة سبع وخمسين، وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فدلك هذا على أن من زعم أن مجاهدًا لم يسمع من عائشة كان واهمًا في قوله ذلك"[٤].

وربما يندرج تحت هذا الطريق: الاستدلال بعدم السماع من الصغير على عدم السماع من الكبير، فإذا لم يدرك الصغير، فالكبير من باب أولى، سُئِل أحمد بن حنبل عن محمد بن علي: "سمع من أم سلمة شيئًا؟ قال: لا يصحّ أنه سمع، قلت: فسمع من عائشة، فقال: لا، ماتت عائشة قبل أم سلمة"[٥].

٢/ إخبار الراوي عن نفسه، بأنه لم يرو عن فلان، أو لم يلقه.

من أدل الدلائل على عدم السماع ووقوع الإرسال اعتراف الراوي

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٥٩٣.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٦/٥٥٨.

(٣) التوحيد لابن خزيمة: ٢/٥٤٥.

(٤) صحيح ابن حبان: ٧/٢٩١.

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم: ص١٨٥.

نفسه بعدم السماع، فإذا وُجدت هذه البينة فلابدّ بالحكم بذلك، لكن لابدّ من التأكد من صحة السند للراوي، فلو لم يكن الطريق صحيحًا إليه فلا اعتبار بها. وقد صرَّح عدد من الرُّواة بعدم سماعهم، أو عدم لقياهم مَن رووا عنه، ومن ذلك:

قال الإمام أحمد: "قال لنا معمر الرقي: لم أسمع من إسماعيل بن أبي خالد شيئًا، إنما قُرِئ لنا، يعني عرض له عرضًا"(١).

وقال موسى بن سلمة: "أتيت مخرمة بن بكير فقلت له: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه"(٢).

وقال الليث بن سعد: "لم أسمع من عبيد الله بن أبي جعفر، إنما كان صحيفة كَتَب إليَّ ولم أعرضه عليه"(٣).

وقال هشيم: "قال لي الحجاج بن أرطأة، سمعتَ من الزهري؟ قلتُ: نعم، قال: لكني لم أسمع منه شيئًا"(٤).

وقال شعبة: "كنت عند أبي إسحق الهمداني، فقال له رجل: شعبة يقول إنك لم تسمع من علقمة، قال: صدق شعبة"(٥).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٣٠٩/١.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٢٢٠.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١٨٠.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٤٧.

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١٤٥.

٣/ اختلاف إقامة الراويين.

من طرق التأكد من السماع، النظر في مكان إقامة الراوي، ومن روى عنه، فإذا كانا في بلدين مختلفين فهي قرينة على عدم سماع الراوي عمن روى عنه، وكذا يُنظر في عدم توافقهما في رحلاتهما، فإذا تم ذلك فيحكم بعدم السماع وحصول الإرسال.

قال ابن رجب: "وكذلك رواية من هو من بلد عمن هو ببلد آخر، ولم يثبت اجتماعهما ببلد واحد يدل على عدم السماع منه"(١).

وقال أيضًا: "ومما يَسْتَدِّل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلدة، لم يعلم أنه رحل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه. نقل مهنا عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري"(٢).

وقال ابن أبي حاتم: "سُئِل أبي عن ابن سيرين، سمع من أبي الدرداء؟ قال: قد أدركه، ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة"(٣).

وقال ابن المديني: "الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون بالبوادي، ولم يسمع منه"(٤).

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٥٩٦.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/٥٩٢.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١٨٧.

(٤) العلل لابن المديني: ص:٥٥.

٤/ إدخال راوٍ بين الراويين أحيانًا.

رواية الراوي عمن عاصرة، ولم يثبت سماعه منه أو لقياه، بصيغة العنعنة، وإدخال راوٍ بينهما أحيانًا، هذه مظنة عدم السماع والإرسال، هذا فيمن لم يُعرف بالتدليس، فضلًا عمن عُرف به. وهذا فيما إذا كان لعامة رواياته، أما لو كان لحديث واحد فالمظنة أقوى.

قال ابن القطان: "وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعنًا، غلب على الظن أن الأول منقطع، من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه، ثم حدَّث به عن رجل عنه، وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله، وقيام الريب في ذلك، ويكون هذا أبين في اثنين لم يعلم سماع أحدهما من الآخر، وإنْ كان الزمان قد جمعهما"(١).

وقال ابن رجب: "فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحيانًا ولم يَثْبُت لقيه له ثم يدخل أحيانًا بينه وبينه واسطة، فهذا يَسْتَدِّل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه"(٢).

وقال أيضاً: "رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة، وتارة بغير

---

(١) بيان الوهم والإيهام: ٢/٤١٥، وقال بعده: وعلى هذا المحدثون، وعليه وضعوا كتبهم، كمسلم في كتاب التمييز، والدارقطني في علله، والترمذي، وما يقع منه للبخاري، والنسائي، والبزار، وغيرهم ممن لا يحصى كثرة، تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا روي بزيادة واحد بينهما، بخلاف ما لو قال في الأول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، ثم نجده عنه بواسطة بينهما، فإن ها هنا نقول: سمعه منه، ورواه بواسطة عنه، وإنما قلنا: سمعه منه، لأنه ذكر أنه سمعه منه، أو حدثه به".

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/٥٩٣.

واسطة، يدل على أنه لم يسمع منه، إلا أن يثبت له السماع منه من وجه"(١).

وسُئِل الإمام أحمد: "قتادة، سمع من يحيى بن يعمر؟ قال: لا أدري، قد روى عنه، وقد روى عن رجل عنه"(٢).

وقال أبو حاتم الرازي: "يحيى بن أبي كثير، ما أراه سمع من عروة بن الزبير، لأنه يدخل بينه وبينه رجل أو رجلان، ولا يذكر سماعًا ولا رؤية ولا سؤاله عن مسألة"(٣).

وقال البرديجي: "ومجاهد عن عبد الله بن عمرو سمع منه فيما قالوا، وقيل: لم يسمع منه؛ لأنه أدخل بينهما جنادة بن أبي أمية"(٤).

٥/ إمعان النظر في روايات الراوي وصيغ الأداء.

من الطرق الهامة والفارقة في إثبات السماع أو نفيه، النظر في روايات الراوي عمن روى عنه، وصيغ الأداء، فربما وقفنا على لفظة فاصلة في الموضوع، كالتصريح بالسماع أو التحديث أو اللقاء أو نحو هذه من العبارات الدالة على سماع الراوي من المروي عنه، وقد استعملها الأئمة كثيرًا، كما مر قريبًا، فقد حسم البخاري رواية مجاهد عن عائشة بورود التصريح بالسماع مصرحًا به في بعض طرقه، واعتمده في صحيحه، وبه قال علي بن المديني،

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٥٩٥.

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ص:١٢٩.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٢٤٢.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ١١/ ٧٦

مخالفًا لقول جَمْعٍ من النقاد ومنهم شعبة ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي[١].

فعدم وجود تصريح بالسماع أو اللقي ممن كثرت روايته عنه قرينة على عدم السماع، ولذا قال أبو حاتم الرازي: "مجاهد أدرك عليًا، لا يذكر رؤية ولا سماعًا"[٢]، كأنه مستنكرًا إثبات سماعه منه.

ولا يكفي مجرد الرواية إثبات السماع، فقد يمنع قبولها مانع كالتدليس، ونحوه، فربما رَوى عنه ولم يسمع منه، ولم يبين الواسطة بينهما، قال علي بن المديني: "لم يسمع أبو قلابة من هشام بن عامر، وروى عنه"[٣].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن الأعمش عن عبد الرحمن، هل سمع منه؟ فقال: قد رَوى عنه ولم يسمع منه"[٤].

فمجرد الرواية ليس دليلًا مطلقًا على السماع، ولهذا لا ينبغي أن يُكتفى بإثبات السماع بذكر كتب الرجال بأن فلانًا روى عن فلان؛ لأن الرواية تكون موجودة فعلًا، لكن السماع غير موجود، كما هو الحال في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب ونحوهما، فقد يذكرون أنه رَوى عن فلان، ثم ينقلون بعد ذلك عن النقاد عدم سماعه منه. لكن لا ينطبق هذا على الكتب الفاحصة للروايات المدققة للسماع واللقيا، كتاريخ البخاري والجرح

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم: ص ٢٠٣

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم: ص ٢٠٦

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص ١٠٩

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ص ٨٤

والتعديل لابن أبي حاتم.

قال ابن رجب: "وكلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم، في هذا المعنى كثير جدًا، يطول الكتاب بذكره، وكله يدور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به"(١).

ووجود السماع والتصريح به، أو التحديث أو نحوه في الرواية ليس على إطلاقه لإثبات السماع، فقد يمنعه مانع، كضعف الطريق، أو وجود علة فيه، أو حمله على المجاز، كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس، قال أبو حاتم الرازي: "الحسن لم يسمع من ابن عباس، وقوله: خطبنا ابن عباس يعني خطب أهل البصرة"(٢).

و"قيل ليحيى بن معين: يروى عن مجاهد أنه قال: خرج علينا علي رضي الله عنه، فقال: ليس هذا بشيء"(٣).

قال البيهقي: "بعض أهل العلم يشك في سماع مجاهد من أبي عياش، وإن كان قد وقع لنا في سند جيد تصريحه بسماعه منه"(٤).

قال ابن رجب: "وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع. قال في رواية هدبة، عن حماد، عن قتادة، (ثنا) خلاد الجهني: هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة

---

(١) شرح علل الترمذي لابن جب: ٥٩٥/٢

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم: ص٣٦، ويُنظر ص: ٣٣.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص٢٠٤.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ٧٧/١١.

خلادًا"[١].

وقال أيضًا: "وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يُغْتَر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعًا"[٢].

٦/ المثبت أولى من النافي.

استعمل ضياء الدين المقدسي، صاحب الأحاديث المختارة (ت٦٤٣هـ) هذا الضابط في إثبات الاتصال، ولعل هذا يدخل في مصطلح: زيادة الثقة، فقال رواية مجاهد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "فإذا كان مجاهد قد أدرك عليًا، وقد اتفق رواية أيوب ووهيب عنه: (خرج علينا علي)، **فالمثبت أولى من النافي** وذلك أن البخاري ومسلمًا لما ثَبَت رواية مجاهد عن عائشة، لم يلتفتا إلى قول من نفى سماعه منها"[٣].

وتبعه ابن حجر، ولم يُشر إليه، فقال: "طَعَن بَعضُهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع، ومن جهة دعوى الاضطراب، فأما الانقطاع فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبته علي بن المديني، **فهو مقدَّم على من نفاه**"[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٥٩٣/٢، ويُنظر: المراسيل لابن أبي حاتم: ص١٦٢.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٥٩٤/٢.

(٣) الأحاديث المختارة: ٣٣٩/٢.

(٤) فتح الباري لابن حجر: ٤١٣/١.

المبحث الثالث:

الرُّواة الذين حكم عليهم ابن خزيمة بعدم السماع أو شكَّ أو توقَّف فيه، ممن رووا عنهم.

١/ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف(١).

قال ابن خزيمة: "حدثنا أحمد بن المقدام العجلي، حدثنا نوح بن قيس الخزاعي، حدثنا نصر بن علي، عن النضر بن شيبان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: قلت لأبي سلمة: ألا تحدثنا حديثًا سمعته من أبيك، سمعه أبوك من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: بلى، أقبل رمضان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن رمضان شهر افترض الله صيامه، وإني سَنَنْتُ للمسلمين قيامه، فمن صامه وقامه إيمانًا واحتسابًا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه. قال أبو بكر: أما خبر: من صامه وقامه... إلى آخر الخبر، فمشهور من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، ثابت لا شكٌّ ولا ارتياب في ثبوته أول الكلام، وأمَّا الذي يُكره ذكره: النضر بن شيبان، عن أبي سلمة، عن أبيه، فهذه اللفظة معناها صحيح من كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لا بهذا الإسناد، فإني خائف أن يكون هذا الإسناد وهمًا، **أخاف أن**

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٦٤٥.

يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئًا، وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحد أعلمه غير النضر بن شيبان"[١].

توفي أبو سلمة عام ٩٤ للهجرة، وهو ابن ٧٢، وعليه فولادته عام ٢٢ للهجرة، وتوفي أبوه عبد الرحمن بن عوف عام ٣٢ للهجرة، وهو ابن ٧٥، فيكون عمر أبي سلمة حين وفاة أبيه ١٠ سنوات[٢]. فأدرك أباه وهو صغير، ولذا جزم النقاد بعدم سماعه من أبيه، وهو قول: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، وأشار لذلك النسائي، قال الإمام أحمد: "مات أبوه وهو صغير"، قال ابن معين: "أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع من أبيه شيئًا"، قال ابن عبد البر: "لم يسمع من أبيه، وحديث النضر بن شيبان في سماع أبي سلمة عن أبيه لا يصححونه[٣].

ولأبي سلمة عن أبيه أحاديث كثيرة، لكنها جميعًا ليس فيها التصريح بالتحديث، ولم يرد إلا في حديث واحد، وهو الذي أورده ابن خزيمة، من طريق النضر بن شيبان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأخرجه غيره من

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٣٥/٣.

(٢) يُنظر: معجم الصحابة للبغوي: ٤١٢/٤، تهذيب الكمال: ٣٧٦/٣٣، سير أعلام النبلاء: ٩٢/١.

(٣) انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٨٠/٣، العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية المروذي: ص: ٢١٧، سنن النسائي: ١٥٨/٤، المراسيل لابن أبي حاتم: ص: ٢٥٥، جامع التحصيل: ص: ٢١٣، تهذيب التهذيب: ١١٧/١٢.

أصحاب الكتب الستة[١]، وهذا الحديث، لم يرد إلا من طريق واحد، قال البزار: "لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف، إلا بهذا الإسناد، من حديث النضر بن شيبان، ورواه عن النضر غير واحد"[٢]، والنضر بن شيبان ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان ممن يخطئ"[٣]، وتعقَّبه ابن حجر، فقال: "فإذا كان أخطأ في حديثه، وليس له غيره، فلا معني لذكره في الثقات"[٤]، قال النسائي بعد إخراجه للحديث: "هذا خطأ، والصواب أبو سلمة عن أبي هريرة".

ومما يُستغرَب بعد كل هذا، تصحيح الحاكم لرواية أبي سلمة عن أبيه، فقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، لحديث: (مهلًا يا طلحة فإنه شهد بدرًا)، قال الذهبي في التلخيص: (صحيح)[٥].

وعليه، فإن تردد ابن خزيمة في قوله بعدم السماع مخالف لأقوال الأئمة الذين ورد ذكرهم، وجزمهم بعدم السماع، والقول قولهم.

٢/ الحجاج بن أرطاة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[٦].

---

(١) يُنظر: مسند أحمد: ١٩٨/٣، سنن النسائي: ٤٦٧/٤، سنن ابن ماجه: ٣٥٥/٢.

(٢) مسند البزار، (البحر الزخار): ٢٥٦/٣.

(٣) الثقات: ٥٣٤/٧.

(٤) تهذيب التهذيب: ٤٣٨/١٠.

(٥) المستدرك: ٨٧/٤.

(٦) حجاج ابن أَرطاة، النخعي الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس.
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري، القاضي، اسمه وكنيته واحد، وقيل: إنه يُكَنَّى أبا محمد، ثقة عابد. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:١٥٢، ٦٢٤.

قال ابن خزيمة: "ثنا محمد بن العلاء بن كريب، ثنا شعيب يعني ابن إسحاق، عن هشام وهو ابن عروة، عن أم الزبير بنت عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أنها أخبرته، عن عائشة بنت عبد الرحمن أختها، أن عبَّاد بن عبد الله، دخل على عائشة بنت عبد الرحمن، ولهما جارية تمشطها يوم النحر، كانت حاضت يوم قدموا مكة، ولم تطف بالبيت قبل عرفة، وقد كانت أَهَلَّت بالحج، ودفعت من عرفات ورمت الجمرة، فدخل عليها عباد، وهي تمشطها، وتَمَسُّ الطِّيْب، فقال عبَّاد: أتَمَسُّ الطِّيْب، ولم تطف بالبيت؟ قالت عائشة: قد رمت الجمرة وقَصَّرت، قال: وإن، فإنه لا يحل لها، فأنكرت ذلك عائشة، فأرسلت إلى عروة فسألته عن ذلك، فقال: إنه لا يحل الطِّيْب لأحد لم يطف قبل عرفات، وإن قَصَّر ورمى، قال أبو بكر: فعروة بن الزبير إنما يتأول بهذا الفتيا أن الطِّيْب إنما يحل قبل زيارة البيت لمن قد طاف بالبيت قبل الوقوف بعرفة، ولو ثبت خبر عمرة عن عائشة مرفوعًا: إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطِّيْب والثياب إلا النكاح، لكانت هذه اللفظة تبيح الطِّيْب والثياب لجميع الحجاج بعد الرمي والحلق لمن قد طاف منهم يوم عرفة، ومن لم يطف، **إلا أن رواية الحجاج بن أرطاة عن أبي بكر بن محمد، ولست أقف على سماع الحجاج هذا الخبر من**

أبي بكر بن محمد[1]، إلا أن في خبر أم سلمة، وعكاشة بن محصن إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمار أن تحلوا من كل ما حُرِمْتُم إلا النساء، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا بالبيت صرتم كهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة، وهذا لفظ خبر أم سلمة، وخبر عكاشة مثله في المعنى، فإذا حُكِمَ لهذا الخبر على ظاهره دل على خلاف قول عروة الذي ذكرته[2].

توفي الحجاج عام ١٤٩[3]، وقيل ١٤٥، وتوفي أبو بكر ابن حزم عام ١٢٠، وهو ابن ٨٤ سنة[4]، فبين وفاتهما ٢٩ سنة، وإمكانية إدراك أبي بكر متوفرة.

ولم أقف على من تكلم عن رواية الحجاج عن أبي بكر، ولا على رواية أخرى له عنه.

وقول ابن خزيمة متوجه، فأبو بكر مدني، والحجاج كوفي، مدلس ومكثر منه، وقد عنعن.

---

(١) وهذا الحديث أخرجه ابن خزيمة قبل هذا الموضع بقليل، ولم يتكلم على سماع الحجاج عن أبي بكر بن محمد، وأخر الكلام عنه لهذا الموضع، قال ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٣٠٢): حدثنا محمد بن رافع، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج بن أرطأة، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة، مرفوعًا، وأخرجه أحمد في المسند: (٤٢/ ٤٠)، والدارقطني في السنن: (٣/ ٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٥/ ٢٢٢)، من طرق عن حجاج، به.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٣/٤.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١٤٠/١.

(٤) الثقات لابن حبان: ٥٦٢/٥.

٣/ الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن شهاب الزهري[١].

قال ابن خزيمة: "حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا مهران بن أبي عمر الرازي، عن سفيان الثوري قال: حدثني إبراهيم بن عامر، وحبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن المسيب، ومنصور، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رجلًا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكر الحديث. وقال: فأُتي بمكتل فيه خمسة عشر صاعًا، أو عشرين صاعًا، إلا أنه غلط في الإسناد، فقال: عن أبي سلمة. وفي خبر حجاج أيضًا[٢] عن الزهري: فجيء بمكتل فيه خمسة عشر صاعًا من تمر، إلا أن **الحجاج لم يسمع من الزهري**. سمعت محمد بن عمرة يحكي عن أحمد بن أبي ظبية، عن هشيم قال: قال الحجاج: صف لي الزهري – لم يكن يراه[٣].

اتفق النقاد على أن الحجاج لم يسمع من الزهري، ونص بعضهم أنه لم يره، وقد اعترف الحجاج بذلك، قال هشيم: "قال لي الحجاج بن أرطاة، سمعتَ من الزهري؟ قلتُ: نعم، قال: لكني لم أسمع منه شيئًا"[٤]، وهذا هو رأي: عبد الله ابن المبارك، ويحيى بن معين، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وعباد بن العوام، وأبي داود، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين،

---

(١) محمد بن مسلم بن شهاب، القرشي، الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثَبْتِه. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٥٠٦.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٥٣٣)، من طريق الحجاج بن أرطاة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٢٢.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٤٧.

وغيرهم[١].

٤/ الحسن بن أبي الحسن البصري، عن الصحابي ثوبان رضي الله عنه، مولى النبي صلى الله عليه وسلم[٢].

قال ابن خزيمة: "حدثنا أحمد بن نصر، عن عبد الله بن صالح، ويحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث بن سعد، حدثني قتادة بن دعامة البصري؛ عن الحسن، عن ثوبان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: أفطر الحاجم والمحجوم. قال أبو بكر: فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح، فليس من شرطنا في هذا الكتاب، **والحسن لم يسمع من ثوبان**[٣].

توفي الحسن البصري عام ١١٠ للهجرة، وقد قارب التسعين، وتوفي ثوبان رضي الله عنه عام ٥٤ بحمص. فعمر الحسن حين وفاة ثوبان ٥٦ سنة.

وسماع الحسن البصري من الصحابة عمومًا فيه اختلاف كبير، والذي بين أيدينا روايته عن ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم، وحُكْم ابن خزيمة بعدم السماع، ولم أقف على أحد نص على ذلك، إلا أنه يكاد أن يكون

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٤٩/٤، مسائل حرب الكرماني: ١٢٨٠/٣، العلل الكبير للترمذي: ص:٣٨٧، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود: ص:١٢٠، سنن أبي داود: ٣٣٧/٣، صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٣، المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٤٧، المجروحين: ٢٢٦/١.

(٢) الحسن بن أبي الحسن، البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس.
ثوبان الهاشمي، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام ومات بحمص. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:١٣٤، ١٦٠

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٦/٣.

متفقًا عليه بالنظر لتصرفاتهم.

رواية الحسن عن ثوبان رواية وحيدة ليس له غيرها، وحكم الحفاظ بأنها خطأ، أخرجها النسائي في الكبرى من طريق قتيبة بن سعيد(١)، وابن خزيمة من طريق عبد الله بن صالح ويحيى بن بكير(٢)، والطبراني من طريق يحيى أيضًا(٣)، ثلاثتهم (قتيبة وعبد الله ويحيى) عن الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن ثوبان، مرفوعًا: "أفطر الحاجم والمحجوم".

وهذه رواية معلولة، الحمل فيها على الليث بن سعد، قال أبو حاتم الرازي عند سؤاله عن هذه الرواية: "هذا خطأ، رواه قتادة، عن الحسن، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مرسل"(٤).

وقال النسائي: "ما علمت أن أحدًا تابع الليث ولا بكير بن أبي السميط على روايتهما"(٥).

وصرَّح البزار بالحمل على الليث، فقال: "وقد رواه عن الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، فأوهم فيه، لأن الثقات يروونه عن الحسن، عن أبي هريرة، وأخطأ الليث فيه"(٦)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا

---

(١) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٣٦.

(٣) المعجم الأوسط: ٥/٧٧.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٣/١٣.

(٥) السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٦.

(٦) مسند البزار، (البحر الزخار): ١٠/٩٥، نصب الراية: ٢/٤٧٥. وانظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٢/١٧٩، الكامل في ضعفاء الرجال: ٤/٣١٣.

الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد"[١].

ويُعْلَم بهذا أن الحسن عن ثوبان ليس له عنه سوى رواية واحدة معلولة، فلا يثبت بها سماع.

٥/ الحسن بن أبي الحسن البصري، عن الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه[٢].

قال ابن خزيمة: "باب ذكر الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم، إنما أباح أن لا يقتصر عن حاجة إذا ركب الدواب، من غير أن يجاوز السائر المنازل، إذا كانت الأرض مُخْصِبَةً، والأمر بإمكان الرِّكَابِ عن الرعي في الخِصب، إن صح الخبر، **فإن في القلب من سماع الحسن من جابر**، ثنا محمد بن يحيى، ثنا عمرو بن أبي سلمة، عن زهير -يعني ابن محمد- قال: قال سالم: سمعت الحسن يقول: ثنا جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا سافرتم في الخصب فأمكنوا الركاب من أسنانها،...[٣].

وقال: **اختلف أصحابنا في سماع الحسن من جابر بن عبد الله[٤].**

أدرك الحسن البصري جابر بن عبد الله، كما نصَّ على ذلك أبو حاتم الرازي، فقد وُلِد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله

---

(١) المعجم الأوسط: ٧٧/٥.

(٢) الحسن البصري، سبق قريبًا، وجابر بن عبد الله الصحابي المعروف.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٤٤/٤.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٩٧/٢.

عنه[١]، أي سنة ٢١ للهجرة، وتوفي سنة ١١٠، وقد قارب التسعين. وتوفي جابر بن عبد الله رضي الله عنه عام: ٧٤[٢]، عن ٩٤ سنة، فأدرك الحسن ٥٤ سنة من حياة جابر. إلا أن الحسن لم يسمع من جابر، كما نص على هذا عدد كبير من النقاد، ومنهم: علي بن المديني[٣]، ويحي بن معين[٤]، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين[٥]، والنسائي[٦]، والدارقطني[٧]، والحاكم[٨]، وذكر النسائي وغيره أن روايته صحيفة.

مع من ذكرنا ممن نفى سماع الحسن من جابر، إلا أن عبارة ابن خزيمة ليس فيها جزم بعدم السماع. وقوله: "اختلف أصحابنا في سماع الحسن"، فلم أقف على من اختار سماع الحسن من جابر.

ولعل عدم جزم ابن خزيمة بعدم السماع هو الحديث الذي أورده بعد ذلك، بتصريح الحسن بالسماع من جابر.

ولكن الطريق إلى الحسن لم يصح، فيه عمرو بن سلمة، قال يحيى بن معين: "ضعيف"، وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال

---

(١) وفيات الأعيان: ٢/٧٢.

(٢) الوفيات لابن قنفذ: ص:٨١.

(٣) العلل لابن المديني: ص:٥١.

(٤) سؤالات ابن الجنيد: ص:٣١٥.

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٣٧.

(٦) السنن الكبرى للنسائي: ٩/٢٠٠.

(٧) تحفة التحصيل: ص:٧٦.

(٨) معرفة علوم الحديث: ص:١١١.

العقيلي: "في حديثه وهم"، على أنه وُثِّقَ، لكن من وثَّقَه ليس بمنزلة من جرحه(١).

وفيه أيضًا: زهير بن محمد، قال أحمد بن حنبل: "رَوى عنه الوليد، وعمرو بن أبي سلمة مناكير"، وقال البخاري: "رَوى عنه أهل الشام أحاديث مناكير"، وقال أبو حاتم الرازي: "حَدَّثَ بالشام من حفظه، فكثر غلَطُه"، ولذا قال ابن حجر: "ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها"(٢)، وعمرو بن أبي سلمة شاميٌّ.

وسالم، هو المكي مولى عكاشة، قال الذهبي: "ضُعِّف"، وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ"(٣).

٦/ سعيد بن فيروز، أبو البَختري، عن الصحابي أبي سعيد الخدري رضي الله عنه(٤).

قال ابن خزيمة: "باب ذكر مبلغ الوسق إن صح الخبر، ولا خلاف بين العلماء في مبلغه على ما رُوِي في هذا الخبر، إلا أن **أبا البختري لا أحسبه سمع من أبي سعيد،** حدثنا عبد الله بن سعيد الأشج، حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي، قال: سمعت إدريس الأودي يذكر؛ وحدثنا محمد بن عبد الله بن

(١) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣٦/٦، الضعفاء للعقيلي: ١٤٣/٣، إكمال تهذيب الكمال: ١٨٣/١٠.

(٢) يُنظر: الكامل في ضعفاء الرجال: ١٧٧/٤، تقريب التهذيب: ص:٢١٧.

(٣) يُنظر: الكاشف: ٤٢٣/١، تقريب التهذيب: ص:٢٢٦.

(٤) سعيد بن فيروز، أبو البَختري، الطائي، مولاهم، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٢٤٠.

المبارك المخرمي، حدثنا محمد بن عبيد، عن إدريس الأودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن أبي سعيد، يرفعه، قال: ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة، والوسق ستون مختومًا"(١).

توفي أبو البختري عام ٨٢(٢)، وأبو سعيد توفي عام ٧٤(٣)، فإمكانية اللقاء متحققة، إلا أن عدم السماع نص عليه جمع من النقاد، قال أبو حاتم الرازي: "لم يدرك عليًا، ولا أبا ذر، ولا أبا سعيد الخدري"(٤)، وقال أبوداود: "أبو البختري لم يسمع من أبي سعيد"(٥).

ويشهد للقول بعدم السماع، أن أبا البختري يروي عن أبي سعيد بواسطة، فأخرج أحمد في المسند عن محمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي في المسند(٦)، قالا: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن رجل، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحقرن أحدكم نفسه...، فجعل أبو البختري بينه وبين أبي سعيد رجلًا. وفيه قرينة على عدم سماعه مباشرة من أبي سعيد، مع ما وصف به من كثرة الإرسال.

وأخرج الحاكم في المستدرك حديثًا من رواية سعيد بن فيروز عن أبي

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٨/٤.

(٢) انظر: الطبقات لخليفة بن خياط: ص:٢٦٠.

(٣) انظر: الكاشف: ٤٣٠/١.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٧٦.

(٥) سنن أبي داود: ٩/٣.

(٦) مسند أحمد: ٣٧٣/١٨، مسند أبي داود الطيالسي: ٦٥٨/٣.

سعيد، وقال فيه: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[١]، وقال الذهبي في التلخيص: "صحيح"، وهذا من الحاكم حكم بالاتصال، وإثبات السماع. ولم أقف على أحد من المتقدمين نص على السماع، وأشار لذلك المزي، والذهبي، وابن حجر، عندما ترجموا له، فذكروا عددًا من الصحابة الذين أرسل عنهم، ولم يذكروا أبا سعيد منهم[٢].

وجاء التحديث من أبي البختري عن أبي سعيد، ولكن الرواية فيها اضطراب، من جهة عمرو بن الحارث، فرواه عن بكر بن سوادة، أن أبا البختري حدَّثه، أن أبا سعيد الخدري حدَّثه، أن رجلًا قَدِم من نجران.

رواه عنه ابن وهب بالتحديث[٣]، ورواه عنه الليث بالعنعنة، وجعل الرجل من البحرين[٤].

ورواه عنه ابن وهب أيضًا عن عمرو بن الحارث، عن بكر بن سوادة، أن أبا النجيب، مولى عبد الله بن سعد حدثه، أن أبا سعيد الخدري حدثه، أن رجلًا قدم من نجران[٥]. ورواه عنه الليث بالعنعنة أيضًا، وجعل الرجل من البحرين[٦].

فمرة ذكر أبا البختري بالتحديث والعنعنة، ومرة ذكر أبا النجيب،

---

(١) المستدرك: ٢/٢٨٢.

(٢) يُنظر: تهذيب الكمال: ١١/٣٣، سير أعلام النبلاء: ٤/٢٧٩، تهذيب التهذيب: ٤/٧٢.

(٣) سنن النسائي: ٨/٥٥١.

(٤) سنن النسائي: ٨/٥٥٧.

(٥) صحيح ابن حبان: ١٢/٣٠١.

(٦) المعجم الأوسط للطبراني: ٨/٢٨٩.

بالتحديث والعنعة أيضًا. وعليه فلا يصلح مثل هذا لإثبات السماع.

٧/ سليمان بن مهران الأعمش، عن عبد الله بن بريدة بن الحصيب[١].

قال ابن خزيمة: "باب ذكر مثل ضربه النبي صلى الله عليه وسلم للمتصدق، ومنع الشياطين إياه منها، بتخويف الفقير، إن صح الخبر، **فإني لا أقف هل سمع الأعمش من ابن بريدة أم لا**. قال الله عز وجل: (الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء...)، حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن ابن بريدة، عن [أبيه] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما يخرج رجل شيئًا من الصدقة حتى يَفُكَّ عَنْهَا لَحْيَيْ سبعين شيطانًا"[٢].

توفي الأعمش عام ١٤٨، وتوفي ابن بريدة عام ١١٥[٣]، فبين وفاتيهما ٣٣ سنة، فإمكانية اللقاء موجودة، ولكن شكَّك ابن خزيمة بسماع الأعمش من ابن بريدة، وكذلك أبو معاوية، وهو الراوي عن الأعمش فقال: "ولا أراه سمعه منه"[٤]، وجزم به البخاري، فقال: "الأعمش

---

(١) سليمان ابن مهران، الأسدي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس.

عبد الله بن بريدة بن الخصيب، الأسلمي، أبو سهل، المروزي، قاضيها، ثقة. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٢٥٤، ص:٢٩٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٤/١٠٤.

(٣) الإعلام بوفيات الأعلام: ص٥٩، ٧١.

(٤) مسند أحمد: ٣٨/٦٠.

لم يسمع من ابن بريدة"[١].

وأخرج الحاكم الحديث المشار إليه من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن ابن بريدة، وصححه وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[٢]، وهذا حكم منه بالسماع.

ويترجَّح رأي البخاري وابن خزيمة بعدم السماع برأي أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، فإنه: "أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره"[٣].

ويترجَّح أيضًا باختلاف البلدان، وروايته عنه بواسطة، فأخرج ابن أبي شيبة، وأحمد، قالا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن ابن بريدة، حديث: "من كنت وليه فعلي وليه"[٤].

ويقترن بهذا أن الأعمش اشتهر عنه التدليس، وهو لم يصرّح بالتحديث عن ابن بريدة مطلقًا.

---

(١) العلل الكبير للترمذي، ص:٣٨٦.

(٢) المستدرك: ٥٧٧/١.

(٣) تقريب التهذيب، ص:٤٧٥.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٥/٦، مسند أحمد: ٥٨/٣٨

٨/ عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الصحابي عبد الله بن زيد رضي الله عنه[١].

قال ابن خزيمة: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد[٢].

ولد ابن أبي ليلى، "لِستٍ بقين من خلافة عمر رضي الله عنه"[٣]، أي: عام ١٧، وتوفي عام ٨٣، وتوفي عبد الله بن زيد عام ٣٢ للهجرة[٤]. فأدرك عبد الرحمن ١٥ عامًا من حياة عبد الله بن زيد، قال محمد بن يحيى، والبيهقي: "ابن أبي ليلى لم يدرك ابن زيد"[٥]، ولعلهما أرادا السماع، وبه قال الترمذي والمزي: "عبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من عبد الله بن زيد"[٦]. فكان كالاتفاق على هذا الحكم.

ومما يدل على عدم السماع: اختلاف البلدان، فابن أبي ليلى كوفي، وعبد الله بن زيد مدني، وبمثل هذا استدل الشافعي على عدم رؤية ابن أبي ليلى لبلال رضي الله عنه، فقال: "لا نعلم عبد الرحمن بن أبي ليلى رأى بلالًا

---

(١) عبد الرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، ثقة. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٣٤٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٩٣/١، وانظر: إتحاف المهرة: ٦٥٦/٦. ذكره ابن خزيمة في كلام طويل، لبيان الاختلاف في رواية عبد الله بن زيد للأذان، وينسحب هذا الكلام على المسألة التالية، وهي رواية ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل، فقد ذكرهما في مسألة واحدة، وذكره على طوله لا يضيف فائدة في الموضوع.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١٢٦.

(٤) الإعلام بوفيات الأعلام: ص٣١، ص٤٩

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٩٨/١، ويُنظر: السنن الكبرى للبيهقي: ١٨٣/٣.

(٦) سنن الترمذي: ٢٦٧/١، ويُنظر: تهذيب الكمال: ٣٧٣/١٧.

قط، عبد الرحمن بالكوفة، وبلال بالشام"[١].

ولم أقف على من قال بسماع ابن أبي ليلى من عبد الله بن زيد، ولا على رواية صرَّح فيها بالتحديث، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في المصنف من طريق رجاله ثقات، فقال: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن أبي فروة، عن ابن أبي ليلى، قال: دخل المسجد رجل فصلى صلاة لا يتم ركوعها ولا سجودها، قال: فذكرت ذلك لعبد الله بن يزيد، فقال: هي على ما فيها خير من تركها[٢]. ولا أدري أهو عبد الله بن زيد، وتصحفت ليزيد، فإني لم أقف على راوٍ بهذا الاسم ممن روى عنه ابن أبي ليلى.

٩/ عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الصحابي معاذ بن جبل رضي الله عنه[٣].

قال ابن خزيمة: وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل[٤].

توفي معاذ بن جبل رضي الله عنه في طاعون عمواس، وكان عام ١٨ للهجرة، وولادة ابن أبي ليلى عام ١٧، فيكون عمره سنة واحدة.

ولهذا تواردت أقوال النقاد بعدم سماع ابن أبي ليلى من معاذ بن جبل، كابن المديني[٥]، والترمذي[٦]، والدارقطني[١]، والبزار[٢]، والبيهقي[٣]، قال

---

(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: ص ٢٠٥

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٢٥٨/١.

(٣) ابن أبي ليلى، سبق قريبًا.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٩٩/١.

(٥) تهذيب التهذيب: ٢٦٢/٦.

(٦) سنن الترمذي: ١٤٢/٥.

الترمذي في السنن: "عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقُتِل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين".

قال ابن خزيمة: "مات معاذ في أول خلافة عمر بن الخطاب بالشام"(٤).

وقال الدارقطني: "قيل: فصح سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ، قال: فيه نظر، لأن معاذًا قديم الوفاة، مات في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة"(٥).

ومما يُستغرب بعد كل هذا، تصحيح الحاكم والذهبي لحديث من هذا الطريق، فقال بعد روايته: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، قال الذهبي في التلخيص: "صحيح"(٦).

---

(١) علل الدارقطني: ٦٠/٦.

(٢) مسند البزار: ١١٠/٧.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ١٨٣/٣.

(٤) التوحيد لابن خزيمة: ٥٤٥./٢

(٥) علل الدارقطني: ٦٠/٦.

(٦) المستدرك: ٣٠١/٢.

١٠/ عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة الجرمي، عن الصحابي النعمان بن بشير بن سعد رضي الله عنه(١).

قال ابن خزيمة: "باب ذكر علة لما تنكسف الشمس إذا انكسفت، إن صح الخبر، **فإني لا أخال أبا قلابة سمع من النعمان بن بشير**،... قال أبو بكر: وأما خبر النعمان بن بشير؛ فإن بندارًا حدثناه أيضًا قال: ثنا عبد الوهاب، ثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن النعمان بن بشير قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث، وقال: فإذا تجلى الله لشيء من خلقه خشع له"(٢).

وقال: "**أبا قلابة لا نعلمه سمع من النعمان بن بشير شيئًا ولا لقيه**"(٣).

توفي أبو قلابة عام: ١٠٤، وتوفي النعمان بن بشير عام ٦٤(٤)، بين وفاتيهما ٤٠ سنة، وإمكانية اللقاء ضعيفة، ولذا قال أبو حاتم الرازي: "أدرك أبو قلابة النعمان بن بشير، ولا أعلم سمع منه"(٥)، ونص على عدم السماع جمع، منهم: يحيى بن معين، وقال: "أبو قلابة عن النعمان بن بشير،

---

(١) عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، أبو قلابة، البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٣٠٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٢٩/٢. ونقل عنه ابن حجر في إتحاف المهرة لابن حجر: ٥٢٦/١٣، بلفظ: "لا أدري أسمع أبو قلابة من النعمان بن بشير أم لا؟".

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة: ٨٨٩/٢.

(٤) يُنظر الإعلام بوفيات الأعلام: ص٤٣، ٥٦

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١١٠.

مرسل"[١]، والبيهقي[٢]، وعدَّد البخاري من روى عنهم من الصحابة، ولم يذكر النعمان بن بشير[٣].

وأخرج الحاكم في المستدرك حديثًا غير حديث ابن خزيمة، من رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[٤]، وهذا من الحاكم حكم بالاتصال، وإثبات السماع.

والحديث الذي أخرجه ابن خزيمة، جاء عند أحمد في المسند، من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن النعمان بين بشير، فأدخل بينهما رجلًا[٥]، ولذا قال البيهقي بعد روايته كما عند ابن خزيمة: "هذا مرسل، أبو قلابة لم يسمعه من النعمان بن بشير، إنما رواه عن رجل، عن النعمان"[٦].

ومما يُرَجِّح القول بعدم السماع، تكرر روايته بواسطة في أكثر من حديث، فمرة يروي عن أبي الأشعث الجرمي، عن النعمان، كما عند الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم[٧]، ومرة يروي عن أبي صالح الحارثي، كما عند

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٢١٤/٤.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٤٦٣/٣.

(٣) التاريخ الكبير: ٩٢/٥.

(٤) المستدرك: ٤٨١/١.

(٥) مسند أحمد: ٢٩٥/٣٠.

(٦) السنن الكبرى: ٣/ ٤٦٣

(٧) سنن الترمذي: ٩/٥، السنن الكبرى للنسائي: ٣٥٤/٩، صحيح ابن حبان: ٦٢/٣، المستدرك: ٧٥٠/١.

النسائي والطبراني[١].

١١/ علي بن الصلت، عن الصحابي أبي أيوب الأنصاري خالد بن زيد بن كليب رضي الله عنه.

قال ابن خزيمة: "وروى شبيهًا بهذا الخبر الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن علي بن الصلت، عن أبي أيوب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنه ليس فيه: لا يسلم بينهن. حدثناه أبو موسى، حدثنا أبو أحمد، ثنا شريك، عن الأعمش، ح وثنا أبو موسى، نا مؤمل بن إسماعيل، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن رجل من الأنصار، عن أبي أيوب. قال أبو بكر: **ولست أعرف علي بن الصلت هذا، ولا أدري من أي بلاد الله هو، ولا أفهم ألقي أبا أيوب أم لا؟** ولا يحتج بمثل هذه الأسانيد علمي إلا معاند أو جاهل[٢].

أشار ابن خزيمة لرواية علي بن الصلت، ثم روى بإسناده عن المسيب بن رافع عن رجل من الأنصار عن أبي أيوب. ومراده أن الرجل المبهم في روايته هو علي بن الصلت، وهو كذلك، فقد رواه ابن أبي شيبة وأحمد والبيهقي، من طريق شريك عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصلت عن أبي أيوب[٣].

وعلي بن الصلت مجهول، وهذا معنى قول ابن خزيمة: "ولست أعرف علي

(١) السنن الكبرى للنسائي: ٣٥٤/٩، المعجم الكبير للطبراني: ١٦٩/٢١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٢.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ١٦/٢، مسند أحمد: ٥٣٢/٣٨، السنن الكبرى للبيهقي: ٣٠٧/٥.

بن الصلت هذا"، فهو كما قال، فلم يرو عنه إلا المسيب بن رافع، وليس له إلا هذا الحديث.

وترجم لعلي بن الصلت البخاري، وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[١]، إلا أنهم لم يذكروا عنه إلا روايته عن أبي أيوب.

ولخص حاله الذهبي، فقال: "لا يعرف، عن أبي أيوب الأنصاري، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به"[٢].

١٢/ قتادة بن دعامة السدوسي، عن عوف بن مالك بن نضلة أبو الأحوص[٣].

قال ابن خزيمة: "**كأني لا أشك أن قتادة لم يسمع من أبي الأحوص**؛ لأنه أدخل في بعض أخبار أبي الأحوص بينه وبين أبي الأحوص مورقًا، وهذا الخبر نفسه أدخل همامٌ وسعيدٌ بن بشير بينهما مورقًا،.....نا أبو موسى، نا عمرو بن عاصم، ثنا همام، عن قتادة، عن مورق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان، وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها. نا أحمد بن المقدام، ثنا المعتمر قال: سمعت أبي يحدث، عن قتادة، عن أبي الأحوص،

(١) التاريخ الكبير: ٢٧٩/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٩٠/٦، الثقات لابن حبان: ١٦٣/٥.

(٢) المغني في الضعفاء: ٤٤٩/٢.

(٣) قتادة بن دعامة بن قتادة، السدوسي، أبو الخطاب، البصري، ثقة ثبت.
عوف بن مالك بن نَضْلَة، أبو الأحوص، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٤٥٣، ٤٣٣.

عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: المرأة عورة، وإنها إذا خرجت استشرفها الشيطان، وإنها لا تكون إلى وجه الله أقرب منها في قعر بيتها، أو كما قال. نا محمد بن يحيى، نا محمد بن عثمان يعني الدمشقي، ثنا سعد بن بشير، عن قتادة، عن مورق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بمثله. وقال أبو بكر: وإنما قلت: ولا، هل سمع قتادة هذا الخبر عن أبي الأحوص لرواية سليمان التيمي هذا الخبر عن قتادة عن أبي الأحوص؛ لأنه أسقط مورقًا من الإسناد، وهمام وسعيد بن بشير أدخلا في الإسناد مورقًا، وإنما شككت أيضًا في صحته؛ لأني لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر من مورق(١).

توفي قتادة عام ١١٧، وتوفي أبو الأحوص عام ٧٣ للهجرة(٢)، فبين وفاتهما ٤٤ سنة، وهي مدة طويلة يضعف اللقاء فيها.

وافق ابنُ خزيمة قولَ أبي حاتم الرازي، فقال: "قتادة عن أبي الأحوص مرسل بينهما مورق"(٣).

ولعله اختيار البخاري أيضًا، فقد ترجم لأبي الأحوص، وذكر من روى عنه، وعد منهم مورقًا، ولم يذكر قتادة(٤).

واستدل ابن خزيمة على قوله برواية همام وسعيد عن قتادة، وإدخاله

(١) صحيح ابن خزيمة: ٩٢/٣.

(٢) يُنظر الإعلام بوفيات الأعلام: ص٤٥، ٦٠.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:١٧٤.

(٤) التاريخ الكبير: ٥٧/٧.

واسطة بينه وبين أبي الأحوص، كما سبق.

وشاهد آخر على إسقاط الواسطة، فقد جاء عند البزار من طريق صحيح، قال: حدثنا محمد بن المثنى، وعمرو بن علي، قالا: نا محمد بن جعفر، قال: نا شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فضل صلاة الرجل في الجميع على صلاته، الحديث.

قال البزار: "هكذا رواه شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص. ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الجمع تفضل على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين ضعفًا"(١). فرواه شعبة عن قتادة بواسطة، وغيره بدون واسطة، ومعلوم موقف شعبة من تدليس قتادة، "لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه"، وهذا يُقَوِّي القول بوجود واسطة بين قتادة وأبي الإحوص(٢).

وذِكْرُ الواسطة في الروايات الأخرى قرينة على عدم سماعه، لاسِيّمَا وأن قتادة من الموصوفين بالتدليس، على جلالة قدره.

---

(١) مسند البزار: ٤٢٤/٥.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٥٩/١.

١٣/ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، عن قدامة بن وبرة العجيفي[١].

قال ابن خزيمة: "باب الأمر بصدقة دينار إن وجده، أو بنصف دينار إن أعوزه دينار لترك جمعة من غير عذر، إن صح الخبر، **فإني لا أقف على سماع قتادة، عن قدامة بن وبرة**، ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح، ثنا بندار، ثنا أبو داود، ويزيد بن هارون قالا: جميعًا، وحدثنا أبو موسى، ثنا يزيد بن هارون، أنا همام، ح وحدثنا أبو موسى، نا أبو داود، نا همام، ح وحدثنا أحمد بن منيع، ثنا أبو عبيدة يعني الحداد، وحدثنا همام، وثنا سلم بن جنادة، ثنا وكيع، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة العجيلي، عن سمرة بن جندب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار[٢].

قدامة بن وبرة، قال عنه الإمام أحمد: "لا يُعرف"[٣]، وكذا قال الذهبي[٤]، وذكره النسائي ممن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وحكم عليه بالجهالة[٥]، وقال ابن خزيمة: "ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح"[٦]، وقال

---

(١) قتادة السدوسي، سبق قريبًا.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٧٧/٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٢٥٦/١.

(٤) المغني في الضعفاء: ٥٢٣/٢.

(٥) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: ص:١٢٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ١٧٧/٣.

ابن حجر: مجهول[١].

إلا إن ابن معين وثَّقه[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

ولعل القول بوصفه مجهولًا لا يُعرَف، أقرب للصواب من التعديل، لكونه لم يرو عنه إلا قتادة، وليس له إلا الحديث الذي رواه ابن خزيمة، وقال البخاري عن قدامة أيضًا: "لم يصح سماعه من سمرة"[٤]، وقال: "ولا يصح حديث قدامة في الجمعة"[٥].

ولم أقف على من حكم بعدم سماع قتادة من قدامة، والذي يظهر أن قول ابن خزيمة هو المُتعيِّن، فقتادة مدلس روى بالعنعنة، ولم يصرّح بالسماع، وقدامة مجهول، ليس له إلا هذه الرواية.

---

(١) تقريب التهذيب: ص:٤٥٤.

(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين: ص:١٦٩. قال المعلمي في توثيق ابن معين: "ابن معين والنسائي وآخرون غيرهما، يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروا عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد" يُنظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ٢٥٥/١.

(٣) الثقات لابن حبان: ٣٢٠/٥.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤٨٤/٣.

(٥) التاريخ الكبير: ١٧٦/٤.

١٤/ مجاهد بن جبر، عن الصحابي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه[١].

قال ابن خزيمة: "ثنا عبد الله بن عمران العابدي، ثنا سعيد بن سالم القداح، عن عبد الله بن مؤمل يعني المخزومي، عن حميد مولى غفرة عن مجاهد، عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا صلاة بعد الصبح، ولا بعد العصر إلا بمكة إلا بمكة إلا بمكة، قال أبو بكر: **أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر**[٢].

كانت ولادة مجاهد عام ٢١، وتوفي عام١٠٢، ووفاة أبي ذر عام ٣١ للهجرة[٣]، توفي بالربذة، فيكون مجاهد أدرك ١٠سنوات من حياة أبي ذر، وإذا عُلم أن أبا ذر بقي آخر حياته بالربذة، فالقول بعدم سماع مجاهد هو المُتعيِّن، وهو قول أبي حاتم الرازي[٤]، والبزار[٥]، فقال: "ولا نعلم سمع مجاهد من أبي ذر"، وقال البيهقي: "مجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر"[٦].

وروى مجاهد عن أبي ذر بواسطة، فأخرج أبوداود الطيالسي، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي

---

(١) مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج، المخزومي مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٥٢٠.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٦/٤.

(٣) يُنظر: الاستيعاب: ٢٥٣/١، الثقات لابن حبان: ٤١٩/٥.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: ص:٢٠٥.

(٥) مسند البزار، (البحر الزخار) ٤٦١/٩.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي: ٦٤٨/٢.

ذر[1]. وسماع ابن أبي ليلى من أبي ذر إمكانيتها ضعيفة، فسبق أن ولادته كانت عام ١٧، وأبو ذر توفي عام ٣١، فلم يدرِك إلا ١٤ سنة من حياة أبي ذر، وكان آخر عمره بالربذة.

وأخرج الطيالسي الحديث نفسه فقال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي ذر. بدون واسطة، فدل على أن مجاهدًا لا يرويه مباشرة، بل يُسقط الواسطة.

جاء تصريح مجاهد بالرواية المباشرة عن أبي ذر، كما عند البيهقي، من طريق حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، قال: جاءنا أبو ذر فأخذ بحلقة الباب[2]. والرواية فيها مجاهيل، ولا تصح، ويردها أيضًا أن الدارقطني أخرجه من طريق حميد مولى عفراء أيضًا، بلفظ: عن مجاهد، قال: قدم أبو ذر مكة، فأخذ بعضادتي الباب[3]. وهذا لا دلالة فيه على سماع مجاهد، على أن المجاز ربما يدخل على مثل هذه الألفاظ.

ولم أقف على من قال بسماع مجاهد من أبي ذر، عدا تصرف الحاكم في المستدرك، فقد أخرج لمجاهد عن أبي ذر مباشرة، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[4]، وقد أحسن الذهبي فقال: "كيف وهو منقطع؟". ولعل هذا رأي الذهبي في رواية مجاهد عن أبي ذر، ولم أقف على

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٣٧٧/١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٦٤٨/٢.

(٣) سنن الدارقطني: ٣٠١/٢.

(٤) المستدرك: ٢٩٩/٢.

تصريح له بذلك.

١٥/ محمد بن مسلم أبو الزبير، عن الصحابي أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[(١)].

قال ابن خزيمة: "روى أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يخرج من النار قوم قد احترقوا حتى صاروا كالحمم، ثم يُرَشُّ عليهم أهل الجنة الماء، فينبتون نبات الغثاء في السيل. حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا أبو عاصم هذا مرسل، **أبو الزبير لم يسمع من أبي سعيد شيئًا نعلمه**[(٢)].

توفي أبو الزبير عام ١٢٨[(٣)]، عن ٨٤ سنة[(٤)]، فتكون ولادته عام ٤٤ للهجرة، وتوفي أبوسعيد، عام ٧٤[(٥)]، فيكون أبو الزبير أدرك ٣٠ سنة من حياة أبي سعيد.

لم أقف لأبي الزبير عن أبي سعيد إلا رواية واحدة، وهي التي ذكرها ابن خزيمة، وأخرجها أيضًا الإمام أحمد، عن روح، قال حدثنا ابن جريج، به[(٦)]. وأخرجه أبو يعلى، قال: حدثنا زهير، وهو ابن حرب أبو خيثمة، عن روح،

---

(١) محمد بن مسلم بن تَدْرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير، المكي، صدوق إلا أنه يدلس. تقريب التهذيب: ص:٥٠٦.

(٢) التوحيد لابن خزيمة: ٦٧٧/٢.

(٣) انظر الإعلام بوفيات الأعلام: ص٦٤.

(٤) إكمال تهذيب الكمال: ٣٣٦/١٠.

(٥) يُنظر الإعلام بوفيات الأعلام: ص٤٦.

(٦) مسند أحمد: ٣٦٣/١٨.

به. قال أبو خيثمة: أراه عن جابر، عن أبي سعيد[١].

واختلف على أبي الزبير، فأخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن أبا سعيد الخدري[٢]. فأدخل جابرًا بين أبي الزبير وأبي سعيد. وهو ما أشار إليه أبو خيثمة.

ولم أقف على من أشار إلى هذه المسألة غير ابن خزيمة. ويمكن اعتبار ما قاله زهير ابن حرب أبو خيثمة رأي له بعدم سماع أبي الزبير من أبي سعيد.

١٦/ مسلم بن جندب، عن الصحابي الزبير بن العوام رضي الله عنه[٣].

قال ابن خزيمة: "باب استحباب التبكير بالجمعة، نا أحمد بن عبدة، أخبرنا أبو داود، ثنا ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن الزبير بن العوام قال: كنا نصلي الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، نبتدر الفيء، فما يكون إلا قدر قدم أو قدمين، قال أبو بكر: **مسلم هذا لا أدري أسمع من الزبير أم لا**[٤].

توفي مسلم بن جنادة عام ١٠٦[٥]، وتوفي الزبير بن العوام عام ٣٦

(١) مسند أبي يعلى: ٤٤٧/٢

(٢) مسند أحمد: ٢٥٩/١٨.

(٣) مسلم بن جندب، الهذلي، المدني، القاضي، ثقة، فصيح قارىء. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٥٢٩.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٦٩/٣.

(٥) الثقات لابن حبان: ٣٩٣/٥.

للهجرة[١]، فيكون ما بين وفاتهما ٧٠ سنة، وهذا زمن طويل، ولسماع مسلم من الزبير لابد أن يكون مُعَمَّرًا، ولم أقف على سنة ولادته أو عمره حين وفاته.

نقل مغلطاي قول ابن خزيمة، ولم يتعقبه في إكمال تهذيب الكمال[٢]، مع حرصه على نقد ورد الأقوال التي لا توافق رأيه في الكتاب.

وإلى هذا القول ذهب الذهبي، فقال في ترجمة مسلم بن جندب: "وروى ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، فذكر حديثًا، وهذا مرسلٌ، فلا يُغْتَر به"[٣].

ولم أقف لمسلم عن الزبير إلا حديثًا واحدًا، وهو ما أخرجه ابن خزيمة، من طريق ابن أبي ذئب واختلف عليه، فرواه عنه أبو داود الطيالسي، كما في المسند، ومن طريقه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي[٤]، ورواه يزيد بن هارون، كما عند أحمد وأبي يعلى والمقدسي في المختارة[٥]، ورواه عبد الله بن موسى، كما عند الدارمي[٦]، ورواه أبو قطن عمرو بن

---

(١) الكاشف: ١/٤٠٢.

(٢) إكمال تهذيب الكمال: ١١/١٦٨.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/٨١.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي: ١/ ١٥٧، المستدرك على الصحيحين: ١/ ٤٢٩، السنن الكبرى للبيهقي: ٣/ ٢٧١.

(٥) مسند أحمد: ٣/٢٨، مسند أبي يعلى: ٢/ ٤١، الأحاديث المختارة: ٣/ ٧٩.

(٦) سنن الدارمي: ٢/ ٩٦٨

الهيثم، كما عند المقدسي في المختارة[١]، أربعتهم: أبو داود ويزيد وعبد الله وأبو قطن، عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب عن الزبير.

وخالفهم يحيى بن آدم، فرواه عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب، قال حدثني من سمع الزبير. كما عند أحمد[٢]. وهذه الرواية وإن كانت في ظاهرها هي الأصح، من حيث عدم سماع مسلم من الزبير، إلا أن يحيى بن آدم وإن كان ثقة، فقد خالف الجماعة بروايتهم عن ابن أبي ذئب عن مسلم عن الزبير بدون واسطة. فتقدم روايتهم للكثرة.

قال الحاكم بعد روايته للحديث: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وفيه إشارة إلى صحة سماع مسلم من الزبير وهذا رأي مرجوح، لم يوافقه أحد.

١٧/ موسى بن أبي عثمان، التبان، عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه[٣].

قال ابن خزيمة: "نا الربيع بن سليمان المرادي، نا عبد الله بن وهب قال: وأخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سيد الأيام يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا يوم الجمعة. قال أبو بكر: غلطنا في إخراج الحديث؛ لأن هذا مرسل، **موسى بن أبي**

(١) الأحاديث المختارة: ٩/ ٣٣٧.

(٢) مسند أحمد: ٤٦/٣.

(٣) موسى بن أبي عثمان، التبان، مولى المغيرة، المدني، مقبول. يُنظر: تقريب التهذيب: ص:٥٥٢.

عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان، روى عن أبي هريرة أخبارًا سمعها منه[١].

لم أقف على تاريخ وفاة أو ولادة موسى بن أبي عثمان، ولم يرو عن أبي هريرة سوى هذا الحديث، ولم أقف على أحد أثبت أو نفى السماع غير ابن خزيمة، نقلها عنه مغلطاي[٢]، وابن حجر[٣]، ولم يتعقباه.

والحديث أخرجه ابن خزيمة عن الربيع بن سليمان المرادي، والطبري[٤] عن بحر بن نصر، كلاهما عن عبد الله بن وهب عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبي هريرة، مرفوعًا. كذا من رواية موسى عن أبي هريرة مباشرة.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط[٥]، عن الربيع بن سليمان، والحاكم[٦] عن محمد بن يعقوب عن الربيع، عبد الله بن وهب عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا. كذا بزيادة أبيه بين موسى أبي هريرة.

فالحديث من هذا الطريق مداره على ابن وهب، رواه عنه بحر بن نصر بدون ذكر أبيه، ورواه عنه الربيع، واختلف عنه، رواه عنه ابن خزيمة بدون

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١١٥/٣.

(٢) إكمال تهذيب الكمال: ٢٩/١٢.

(٣) إتحاف المهرة: ٦١٧/١٥.

(٤) تاريخ الرسل والملوك: ١١٤/١.

(٥) الأوسط لابن المنذر: ٤/ ٥.

(٦) المستدرك: ٤١٢/١.

ذكر أبيه، ورواه ابن المنذر ومحمد بن يعقوب، بذكر أبيه.

ذهب ابن حجر إلى أن رواية ابن خزيمة فيها سقط، فقال: "كأنه سقط من نسخته: (عن أبيه)، فقد رواه الحاكم من حديث ابن وهب بهذا الإسناد، فقال فيه: عن أبيه"(١)، وهذا متوجه، ويُشكِل عليه رواية بحر بن نصر عن ابن وهب، بدون الزيادة.

ويؤيده أن الحديث جاء عن يحيى بن سليمان بن نضلة(٢)، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي(٣)، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة. ويحيى متكلم فيه(٤)، وعبد العزيز ثقة(٥)، وهذه المتابعة تقوّي القول بوجود السقط من رواية ابن خزيمة، ولولا رواية الطبري لجزمت بذلك، فأتوقف بترجيح إحدى الروايتين على الأخرى.

وفي كلا الأمرين فالحكم بعدم سماع موسى بن أبي عثمان من أبي هريرة، هو المُتعيّن.

---

(١) إتحاف المهرة: ٦١٧/١٥.

(٢) يُنظر المخلصيات: ١/ ٣٨٤.

(٣) يُنظر فوائد ابن الصلت وأبي أحمد الفرضي: ص: ٥١.

(٤) قال أبو حاتم الرازي: شيخ حدث أيامًا، ثم توفي، وقال ابن حبان: يخطئ ويهم، وقال ابن خراش: لا يسوى فلسًا.
يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٩/ ١٥٤، الثقات لابن حبان: ٩/ ٢٦٩، الكامل في ضعفاء الرجال: ٩/ ١٢٨.

(٥) قال الذهبي: "الفقيه، عن مالك ونافع بن عمر، وعنه البخاري وأبو زرعة، ثقة مكثر.
يُنظر: الكاشف: ٦٥٦/١، تقريب التهذيب: ص:٣٥٧.

١٨/ موسى بن الحارث، عن الصحابي جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قال ابن خزيمة: باب إباحة صلاة التطوع بعد الجمعة للإمام في المسجد قبل خروجه منه، إن صح الخبر، **فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث في جابر بن عبد الله**، نا علي بن حجر، ثنا عاصم بن سويد بن عامر، عن محمد بن موسى بن الحارث التيمي، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء، فرأى أشياء لم يكن رآها قبل ذلك من حضنه على النخيل، فقال: لو أنكم إذا جئتم عيدكم هذا مكثتم حتى تسمعوا من قولي؟...[١].

موسى بن الحارث لم يرو عنه إلا ابنه محمد، ذكرهما ابن حبان في الثقات[٢]، ولم يذكرهما غيره، فهما مجهولان، كما أشار إليه الذهبي وابن حجر[٣]، وقال ابن رجب: "قال بعض المتأخرين: محمد بن موسى بن الحارث لا يعرف، وخرجه البزار في مسنده[٤]، وعنده: عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، عن جابر. فإن كان ذلك محفوظًا، فهو موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو منكر الحديث جدًا"[٥].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٢/٣.

(٢) الثقات لابن حبان: ٤٠٥/٥. ذكر ابن حبان أنه روى عنه عاصم بن سويد كذلك. وعاصم هو الذي روى عن محمد بن موسى عن أبيه. فهل مراده أنه روى عن الابن والأب جميعًا، أو لعله وهم، فذكر عاصمًا مع ابنه محمد.

(٣) ميزان الاعتدال: ٥٠/٤، لسان الميزان: ٣٩٩/٥.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من المسند.

(٥) فتح الباري لابن رجب: ٣٢٦/٨.

وليس لموسى عن جابر إلا هذه الرواية، فيما وقفت عليه، ونقل ابن حجر قول ابن خزيمة في عدم وقوفه على السماع، ولم يتعقبه[١].

ولم أقف على من أشار لعدم سماع موسى أو عدمه، عدا تصرف ابن حبان، فقد أخرجه في الصحيح[٢]، عن ابن خزيمة، والحاكم من طريق علي بن حجر، وقال فيه: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[٣]، وهذا حكم منهما باتصال السند، وتحقق السماع، وهو بعيد، كما يبينه أقوال النقاد في محمد بن موسى وأبيه، ولذا قال الذهبي في التلخيص عن عاصم بن سويد، الراوي عن محمد بن موسى: "عاصم، إمام مسجد قباء، خرج له النسائي، ولكن من شيخه؟"[٤].

(١) إتحاف المهرة: ٣/٥٧٩.
(٢) صحيح ابن حبان: ٦/٢٣٣.
(٣) المستدرك: ٤/١٤٨.
(٤) المصدر السابق.

الخاتمة:

تَبَيَّن لنا في هذا البحث مكانة الحافظ ابن خزيمة وإمامته في علوم الحديث ودرايته، من خلال مسألة دقيقة، وهي نفي السماع وإثباته، فإنها مسألة لا تُدْرَك إلا بتَبَحّر في الروايات وكثرة المحفوظات، مع إعمال الذهن لِمَا يحتفي بها من قرائن وشواهد.

١. ويدل على ذلك: انفراده بأحكام لم يشاركه فيها أحد، فَحَكَم من خلال هذا البحث على سبعة رواة بعدم السماع، ولم أجد حكمًا لغيره.

٢. أحكامه التي وافقت أقوال أهل العلم كانت منسجمة ومتسقة مع منهجهم، فلم يَشُذَّ برأي عنهم، بل متوافقة مع جمهورهم.

٣. تَبَيَّن من خلال البحث أن أحكام الأئمة يمكن دراستها، وتنزيلها على قواعد وضوابط، وهذا يُعزز الأخذ برأيهم، على أنه أحيانًا لا نجد من المعطيات ما يبرر اختيارهم، ولا ما يدعمه، ففي هذه الحالة نعتمد على أقوالهم، ونثق بعلمهم، لا سيما إذا اتفقوا على قول واحد.

٤. هذا العلم (علم الحديث) مبني على قواعد وضوابط سار عليها الأئمة الأوائل، وتبعهم من بعدهم، ومن هذه القواعد: كيفية التثبت من سماع الرُّواة بعضهم من بعض.

٥. وقع الحاكم بمخالفات لاختيارات أهل العلم وجهابذته، واتفاقهم على عدم السماع، ومع هذا يصحح رواياتهم، ويجعلها على شرط

الصحيح، مما ينبهنا إلى النظر في أحكامه والتريث في قبولها قبل دراستها.

٦. ينبغي النظر وإمعانه عند الحكم على الأحاديث بالصحة والضعف، بإثبات السماع بين الراويين، وأخذ كلام أهل واعتباره، فإنه ربما كان من العلل الخفية التي لا تُدرك بمجرد النظر في سياق الروايات.

٧. أوصي زملائي الباحثين بالالتفات لهذا الموضوع، فيمكن الإضافة فيه، فقد وجدت أن للأئمة المعتبرين كلامًا في عدم السماع، ولم تشر له كتب المراسيل أو تنقل كلامهم. فلأصحاب الكتب الستة أحكام بعدم السماع، وليست بالقليلة، ولم تُذكر في بابها من الكتب المؤلفة في المراسيل، فلو جُمِعَت ودُرِسَت وأُبرزت، لكان في ذلك خدمة للسنة النبوية.

والحمد لله أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وأصحابه أجمعين.

المراجع:

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ

٢. الأحاديث المختارة، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله بن أحمد، أبو يعلى الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٥. الإعلام بوفيات الأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، تحقيق: رياض مراد، عبد الجبار زكار، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ابن المبرد يوسف بن حسن ابن عبدالهادي، تحقيق: روحية عبدالرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٨. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي،

تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١١. تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٢. تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، دار التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

١٣. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، البخاري، دائرة المعارف، تحقيق: محمد عبد المعيد خان العثمانية، حيدر آباد.

١٤. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٥. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٦. تلخيص تاريخ نيسابور، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، النيسابوري، المعروف بابن البيع، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا، طهران، عرّبه عن الفارسية: د. بهمن كريمي.

١٧. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، اليماني، تحقيق: زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

١٨. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٠. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، البُستي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٢١. جامع التحصيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل، العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢. الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٣. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٢٤. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وجماعة، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٥. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محمد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ

٢٦. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ
٢٧. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
٢٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٩. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ
٣٠. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.
٣١. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٣٢. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٣٣. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
٣٤. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي،

تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٣٦. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
٣٧. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي، المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٣٨. طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.
٣٩. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر، الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤١. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٤٢. العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
٤٣. العلل، علي بن عبد الله بن جعفر، المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٤٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، العسقلاني، الشافعي، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: محمود شعبان، ومجدي عبد الخالق، وغيرهم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٤٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي، الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
٤٨. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، النيسابوري، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.
٤٩. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٠. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٥١. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٥٢. مسائل حرب الكرماني، أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، تحقيق: فايز بن أحمد بن حامد حابس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.

٥٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٥٤. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥٦. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٥٧. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
٥٨. معجم الصحابة، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
٥٩. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
٦٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦١. معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٦٢. المغني في الضعفاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. الدكتور نور الدين عتر.
٦٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٦٤. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٦٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
٦٦. الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ.

References:

1. *Ithāf al-Mukhtārah bi'l-Fawāʾid al-Mubtadiʿah min Āfāq al-ʿAshara* [Gift to the Skilled: Innovative Benefits from the Tens], by Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, edited by Markaz Khidmat al-Sunnah wa'l-Sīra, Muʿassasat al-Malik Fayṣal li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, and Markaz Khidmat al-Sunnah wa'l-Sīra al-Nabawīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, first edition, 1415 AH.
2. *Al-Aḥādīth al-Muḫtārah* [Select Hadiths], by Ḍiyāʾ al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd al-Wāḥid al-Maqdisī, edited by Dr. ʿAbd al-Malik ibn Dhayḥish, Dār Khaḍar li'l-Ṭibāʿah wa'l-Nashr wa'l-Tawzīʿ, Beirut, third edition, 1420 AH.
3. *Al-Irshād fī Maʿrifat ʿUlamāʾ al-Ḥadīth* [Guide to Hadith Scholars], by Khalīl ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, Abū Yaʿlā al-Khalīlī, edited by Dr. Muḥammad Saʿīd ʿUmar Idrīs, Maktabat al-Rushd, Riyadh, first edition, 1409 AH.
4. *Al-Istiʿāb fī Maʿrifat al-Ṣaḥābah* [Comprehension of Knowledge of Companions], by Abū ʿUmar Yūsuf ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Bār, al-Namlūrī al-Qurṭubī, edited by ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Dār al-Jīl, Beirut, first edition, 1412 AH.
5. *Al-ʿIʿlām bi-Wafāyāt al-ʿAʿlām* [Information on Prominent Dead Scholars], by Muḥammad ibn ʿAḥmad ibn ʿUthmān, al-Dhahabī, edited by Riyād Murād, ʿAbd al-Jabbār Zākārī, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Beirut, second edition, 1413 AH.
6. *Ikmāl Tahdhīb al-Kāmil fī Asmāʾ al-Rijal* [Completion of Perfect Editing of the Names of Narrators], by Muġalṭāy ibn Qalīj ibn ʿAbd Allāh, edited by Abū ʿAbd al-Raḥmān ʿĀdil ibn Muḥammad, Abū Muḥammad ʿUsāmah ibn Ibrāhīm, al-Fārūq al-Ḥadīthah li'l-Ṭibāʿah wa'l-Nashr, Cairo, first edition, 1422 AH.
7. *Baḥr al-Dham fī Man Takalam Fīhi al-Imām Aḥmad bi-Madḥin ʾaw Ḍammin* [Sea of blood regarding those whom Imam Ahmad spoke about in praise or condemnation], by Ibn al-Mubārrad Yūsuf ibn Ḥasan ibn ʿAbd al-Ḥādī, edited by Ruḥīyyah ʿAbd al-Raḥmān al-Suwaifī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, first edition, 1413 AH.
8. *Al-Bidāya wa'l-Niḥāya* [Beginning and End], by Abū al-Fadāʾīl Ismāʿīl ibn ʿUmar ibn Kathīr al-Qurashī al-Baṣrī thumma al-Dimashqi, edited by ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Dār Ḥajar li'l-Ṭibāʿah wa'l-Nashr wa'l-Tawzīʿ wa'l-Iʿlām, Egypt, first edition, 1418 AH.
9. *Bayān al-Whamm wa'l-Iḥtiyām fī Kitāb al-Aḥkām* [An Explanation of Delusion and Illusion in the Book of Rulings], by Ibn al-Qaṭṭān Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbdalmalik Al-Fasi. 1st ed. 1418 AH.
10. *Taʾrīkh Ibn Ma'een* [History of Ibn Maeen]. Ibn Maéen, Abū Zukrayā Yaḥyā ibn Maéen ibn ʿAwn al-Baġdādī, Al-Doori's Version. Edited by Ahmed Mohammed Noor Saif. Makkah, Saudi Arabia: Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth. 1399 AH.

11. *Taʾrīkh Ibn Maʾeen* [History of Ibn Maeen]. Ibn Maéen, Abū Zukrayā Yaḥyā ibn Maéen ibn ʿAwn al-Baġdādī, Othman Al-Daremi's Version. Edited by Ahmed Mohammed Noor Saif. Damascus: Dar Al-Ma'mun lil-Turāth. 1399 AH.
12. *Taʾrīkh al-rusul wa-al-mulūk* [History of Prophets and Kings]. Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd ibn Kaṯīr ibn Ġālib al-Āmalī. Beirut, Lebanon: Dār al-Turāth. 1st ed. 1387 AH.
13. *Al-Taʾrīkh al-kabīr* [Grand History]. Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Ibrāhīm ibn al-Mughīrah. Hyderabad, India: Dār al-Maʿārif. (n.d.).
14. *Tadhkirat al-ḥuffāẓ* [Memorisers' Reminder]. Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. 1st ed. 1419 AH.
15. *Taqrīb al-tahdhīb* [Explication of Upbringing]. Al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar. Riyadh, Saudi Arabia: Dār al-ʿĀṣimah. 1st ed. 1421 AH.
16. *Talkhīṣ taʾrīkh Niṣābūr* [Summary of Nishapur History]. Al-Ḥākim al-Niṣābūrī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, known as Ibn al-Bayʿ. Summarized by Ahmed ibn Mohammed ibn Ahmed, known as AL-Khalifa Al-Naisapuri. Translation from Persian by Dr. Bahman Karimi. (n.d.). Tehran, Iran: Kitābkhāna ibn Sīnā.
17. *Al-Tankīl bimā fī taʾnīb al-Kawtharī min al-ʾibṭāl* [The Humiliation of the Fabrications in Al-Kawthari's Rebuke]. Al-Muʿallimī al-Yamānī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā. Beirut, Lebanon: Al-Maktab al-Islāmī. 1406 AH.
18. *Tahdhīb al-tahdhīb* [Refining the Refined]. Al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar. 1st ed. India: Matbaʿat Dār al-Maʿārif al-Niẓāmiyyah. 1326 AH.
19. *Tahdhīb al-kamāl fī asmāʾ al-rijāl* [The Refinement to Perfection in the Names of the Narrators]. Al-Mizzi, Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Yūsuf, Abū al-Ḥajjāj. (1400). 1st ed. Beirut, Lebanon: Muʾassasat al-Risālah.
20. *Al-Thiqāt* [The Trustworthy]. Abū Ḥātim Muḥammad ibn Hibān ibn Aḥmad al-Busti. 1st ed. Hyderabad, India: Dār al-Maʿārif. 1393 AH.
21. *Jāmiʿ al-Taḥṣīl* [Harvest Collection]. Salāḥ al-Dīn Abū Saʿīd Khalīl al-ʿAlāʾī. Edited by Hamdi Abdulmajid Al-Salafi. 1st ed. Beirut, Lebanon: ʿĀlam al-Kutub. 1407 AH.
22. *Al-Jāmiʿ fī al-ʿUʿlūl wa-Maʿrifat al-Rijal* [The Collection of Causes and Knowledge of Narrators]. Aḥmad ibn Ḥanbal. Narrated by Al-Marothi et al. Edited by Wasyiallah ibn Mohammed Abbas. 1st ed. Bombay, India: Dār al-Salafīyah. 1408 AH.
23. *Al-Jarḥ wa-al-Taʿdīl* [Criticism and Rectification]. Al-Rāzī, Abū Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān ibn Abū Ḥātim Muḥammad ibn Idrīs. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī. 1952.

24. *Sunan Ibn Mājah* [Ibn Majah's Conventions]. Al-Qazwīnī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Yazīd. Edited by Shoaib Al-Arnaoot et al. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Risālah. 1430 AH.
25. *Sunan Abī Dāwūd* [Abu Dawud's Conventions]. Al-Sijistānī, Abū Dāwūd Sulaymān ibn al-Aʿshāth. 1st ed. Edited by Shoaib Al-Arnaoot and Mohammed Kamel Qurra Balli. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah. 1430 AH.
26. *Sunan al-Tirmidhī* [Tirmidhi's Conventions]. Al-Tirmidhī, Abū ʿĪsā Muḥammad ibn ʿĪsā ibn Sūrah. 1st ed. Cairo, Egypt: Maktabat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī. 1395 AH.
27. *Sunan al-Dāraquṭnī* [Al-Darqutni's Conventions]. Al-Dāraquṭnī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn ʿUmar. Edited Shoaib Al-Arnaoot et al. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Risālah. 1424 AH.
28. *Al-Sunan al-Kubrā* [Supreme Conventions]. Al-Nasāʾī, Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad ibn. Edited by Hasan Abdulmonim Shalabi. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Risālah. 1421 AH.
29. *Al-Sunan al-Kubrā* [Grand Conventions]. Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī, Abū Bakr. 3rd ed. Edited by Mohammed Abdulqadir Ata. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. (1424).
30. *Sunan al-Nasāʾī* [Al-Nasaí's Conventions]. Al-Nasāʾī, Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad. Edited by Heritage Investigation Bureau. 5th ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Maʿrifah. (1420).
31. *Soalat ibn Junaid Li'abi Zakaryia* [Ibn al-Junaid's Questions to Abu Zakariya Yahya ibn Ma'in]. Al-Baghdadi, Abu Zakaria Yahya ibn Maeen ibn Awn. Edited by Ahmed Mohammed Noor Saif. Medina, Saudi Arabia: Maktabat al-Dar. 1st ed. 1408 AH.
32. *Soalat Abi Obaid Al-Ajari Li'abi Dawud Al-Sijistani fi al-Jarh wa al-Ta'deel* [Junaid Li'abi Abu Ubayd al-Ajuri's Questions to Abu Dawud al-Sijistani on Criticism and Evaluation]. Al-Sijistani, Abu Ubayd al-Ajuri's. Edited by Mohammed Ali Qasin AL-Amri. 1st ed. Medina, Saudi Arabia: Deanship of Scientific Research at the Islamic University. 1403 AH.
33. *Siyar A'alam Al-Nobala* [The Lives of the Illustrious]. Al-Thahabi, Shamsuddin Abu Abdullah Mohammed ibn Ahmed ibn Othan ibn Qaymaz. Edited by Shoaib Al-Arnaoot et al. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Risalah. 1405 AH.
34. *Shar'h Ilal al-Tirmidhi* [Explanation of the Causes of al-Tirmidhi]. Al-Baghdadi, Zainaddin Abdulrahman ibn Ahmed ibn Rajab. Edited by Hammam Abdulrahim Saeed. 1st ed. Jordan: Maktabat al-Manar. 1407 AH.
35. *Sahih ibn Hibban bi-Tartib IbnBalban* [The Correct Book of Ibn Hibban in the Order of Ibn Balaban]. Al-Busti Abu Hatim, Mohammed Ibn Hibban. Edited by Shoaib Al-Arnaoot. Beirut, Lebanon: Dar al-Risalah. 2nd ed. 1414 AH.

36. *Sahih Ibn Khuzaymah* [The Correct Book of Ibn Khuzaymah]. Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Mohammed ibn Is'haq. Edited by Mohammed Mustafa Al-A'adhami. 3rd ed. Damascus, Syria: Al-Maktab al-Islami. 1424 AH.
37. *Al-Dha'fa Al-Kabir* [The Big Book of the Weak Ones]. Al-Aqili, Abu Jafar Mohammed ibn Amr ibn Mosa ibn Hammad. Edited by Abdulmoti Amin Qal'aji. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Maktaba al-Ilmiyyah. 1404 AH.
38. *Tabaqat Khalifah ibn Khayyat* [The Classes of Khalifa ibn Khayyat]. Ibn Khayyat, Abu Amr Khalifa. Edited by Suhail Zakkar. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr. 1414 AH.
39. *Ilal al-Tirmidhi al-Kabir* [The Great Book of the Causes of al-Tirmidhi]. Al-Tirmidhi, Mohammed ibn Eissa ibn Sawrah. Compiled by Abu Talib Al-Qadhi. Edited by Sobhi AL-Samarraee, Abu Al-Maati Al-Noori, and Mahmoud Khalil Al-Saeedi. 1st ed. Beirut, Lebanon: ʿĀlam al-Kutub. 1409 AH.
40. *Al-Ilal al-Waridah fi al-Ahadith al-Nabawiyah* [The Causes Found in the Prophet's Hadiths]. Al-Darqutni, Abu al-Hassan Ali ibn Omer. Edited by Mahfouzurrahman Zainallah al-Salafi. 1st ed. Riyadh, Saudi Arabia: Dar Tayyibah. 1405 AH.
41. *Al-Ilal Libn Abi Hatim* [The Causes of Ibn Abi Hatim]. Al-Razi, Abu Mohammed Abdulrahman ibn Mohammed ibn Idris. Edited by Saad Al-Humaid and Khalid AL-Juraisi, et al. 1st ed. Riyadh, Saudi Arabia: Matbaʿat al-Hamidiyyah. 1427 AH.
42. *Al-Ilal wa Ma'rifata Al-Rijal* [The Causes and Knowledge of Narrators]. Al-Shaibani, Abdullah Ahmed ibn Mohammed ibn Hanbal. Edited by Wasiyaddin Mohammed ibn Abbas. Riyadh, Saudi Arabia: Dar al-Khani. 1422 AH.
43. *Al-Ilal* [Causes]. Al-Mudaini, Ali ibn Abdullah ibn Jafar. Edited by Mohammad Mustafa Al-A'adhami. 1st ed. Beirut, Lebanon: Al-Maktab al-Islami. 1980.
44. *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* [Explanation of Sahih Al-Bukhari]. Al-Shafiee Al-Asqalani, Ahmed ibn Ali ibn Hajar Abu Al-Fadhl. Edited by Mohammed Fuad Abdulbaqi. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Maʿrifa. 1379 AH.
45. *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* [Explanation of Sahih Al-Bukhari]. Zainaddin Abdulrahman ibn Ahmed Rajab. Edited by Mahmoud Shabaan, Majdi Abdulkhaliq et al. 1st ed. Medina, Saudi Arabia: Maktabat al-Ghāribā al-Athārīyah. 1417 AH.
46. *Al-Kāshif fī Maʿrifat Man Lahu Riwāyah fī al-Kutub al-Sittah* [Exposition of Knowledgeable Narrators in the Six Books]. Shamsaddin Abd Abdullah Mohammed ibn Ahmed. Edited by Mohammed Awamah and Ahmed Mohammed Nimr Al-Khatib. 1st ed. Jeddah, Saudi Arabia: Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmiyyah - Mu'assasat ʿUlūm al-Qurʾān. 1413 AH.

47. *Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ al-Rijal* [The Comprehensive Book of Weak Narrators]. Al-Jirjani, Abu Ahmed Abdullah ibn Udai. Edited by Mazin Mohammed Al-Sersawi. 1st ed. Riyadh, Saudi Arabia: Maktabat al-Rushd. 1434 AH.
48. *Kitāb al-Tawḥīd wa-Ithbāt Ṣifāt al-Rabb ʿAzza wa-Jall* [The Book of Monotheism and Proof of God's Epithets]. Al-Naisapuri, Abu Bakr Mohammed ibn Ishaq ibn Khuzaimah. Edited by Abdulaziz Al-Shahwan. 5th ed. Riyadh, Saudi Arabia: Maktabat al-Rushd. 1414 AH.
49. *Al-Kitāb al-Musannaf fī al-Aḥādīth wa-al-Āthār* [The Classified Book of Hadiths and Traditions]. Abu Bakr ibn Abi Shaibah. Edited by Kamal Yousef Al-Hout. 1st ed. Riyadh, Saudi Arabia: Maktabat al-Rushd. 1409 AH.
50. *Lisān al-Mizan* [Balanced Tongue]. Al-Asqalani, Ahmed ibn Ali ibn Hijr. Edited by Abdulfattah Abu Ghaddah. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Bishāʾir al-Islāmiyyah. 2002.
51. Al-Marāsil [Correspondences]. Al-Razi, Abu Mohammed Abdulrahman ibn Mohammed. Edited by Shukrallah Nimatullah Qawjani. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Risalah. 1397 AH.
52. *Masāʾil Ḥarb al-Kermanī* [Harb Al-Kermani's Enquiries]. Al-Kermanī, Abu Mohammed Ḥarb ibn Ismaeel ibn Khalaf. Edited by Faiz ibn Ahmed ibn Hamid Habis. Makkah al-Mukarramah, Saudi Arabia: Umm al-Qurā University. 1422 AH.
53. *Al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn* [Review of the Two Sahih Books]. Al-Naisapuri, Abu Abdullah Al-Hakim Mohammed ibn Abdullah. Edited by Mustafa Abdulqadir Ata. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. 1411 AH.
54. *Musnad Abī Dāwūd al-Ṭiyālsī* [Reference of Abi Dawud Al-Tiyalisi]. Al-Tiyalisi, Abu Dawuud Sulaiman ibn Dawud ibn Al-Jarod. Edited by Mohammed ibn Abdulmohsin Al-Turki. 1st ed. Cairo, Egypt: Dār Ḥijar. 1419 AH.
55. *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* [Ibn Hanbal Reference Book]. Ibn Ḥanbal, Abu Abdullah Ahmed ibn Mohammed. Edited by Shoaib Al-Arnaoot. 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Risalah. 1421 AH.
56. *Musnad al-Bazzar* [Al-Bazzar's Reference]. Al-Bazzar, Abu Bakr Ahmad ibn Amr. Edited by: Mahfuzhurrahman Zainullah, Adel ibn Sa'd, and Sabri Abd al-Khaliq al-Shafei. Madinat al-Munawwarah: Maktabat al-'Ulum wa al-Hukm. First Edition. 1988.
57. *Al-Mu'jam al-Awsat* [Intermediary Disctionary]. Al-Tabari, Abu al-Qasim Sulayman ibn Ahmad ibn Ayyub. Edited by: Tariq ibn 'Awadh Allah ibn Muhammad and 'Abd al-Muhsin ibn Ibrahim al-Husayni. 1st ed. Cairo: Dar al-Haramayn. (n.d.).
58. *Mu'jam al-Sahabah* [Dictionary of the Prophet's Companions]. Al-Baghawi, Abu al-Qasim 'Abd Allah ibn Muhammad ibn 'Abd al-'Aziz. Edited by: Muhammad al-Amin ibn Muhammad al-Jakany. Kuwait: Maktabat Dar al-Bayan. First Edition. 1421 AH.

59. *Al-Mu'jam al-Kabir* [Grand Dictionary]. Al-Tabari, Abu al-Qasim Sulayman ibn Ahmad ibn Ayyub. Edited by: Hamidi ibn 'Abd al-Majid al-Salafi. Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah. Second Edition. 1415 AH.
60. *Ma'rifat al-Qurra' al-Kubra' 'ala al-Tabaqatayn wa al-'Asr* [Learning about Great Readers in Various Classes and Times]. Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad ibn Osman. Edited by: Bashar 'Awad Ma'ruf and a group. Beirut: Mu'sasasat al-Risala. First Edition. 1404 AH.
61. *Ma'rifat A'nawil 'Ulum al-Hadith* [Understanding the Various Branches of Hadith Studies]. Ibn al-Salah, Abu 'Amr Taqi al-Din 'Uthman ibn 'Abd al-Rahman, known as Ibn al-Salah. Edited by: Nur al-Din 'Atar. Damascus: Dar al-Fikr. First Edition. 1406 AH.
62. *Al-Mughni fi al-Du'afa'* [Comprehensive Guide to Weak Narrators]. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Osman ibn Qaymaz. Edited by: Dr. Nur al-Din 'Atar. 1st ed. (n.d.)
63. *Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal* [Balanced Criticism of Narrators]. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Osman. Edited by: Ali Muhammad al-Bajjawi. Beirut: Dar al-Ma'rifa li al-Tab' wa al-Nashr. First Edition. 1382 AH.
64. *Nashr al-Raya li Ahadeeth al-Hidayah* [Raising the Flag of Guidance Hadiths]. Al-Zayla'i, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf ibn Muhammad. Edited by: Muhammad 'Awama. Jeddah: Mu'sasasat al-Rayan li al-Tab' wa al-Nashr. First Edition. 1418 AH.
65. *Wafayat al-A'yan wa Anba' Abna' al-Zaman* [The Deaths and Achievements of the Eminent Ones of Various Ages]. Ibn Khallikan, Abu al-'Abbas Shams al-Din Ahmad ibn Muhammad. Edited by: Ihsan 'Abbas. Beirut: Dar Sadir. 1994.